S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2439
23 May 1983
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين
بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاثنين ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد كاماندا وا كاماندا	(زائير)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	الأردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد أميغا
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد سنكلير

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

فرنسا	السيد دى لا بارى دى نانتوى
مالطة	السيد غاوتشي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طوسون
نيكاراغوا	السيد تينوكو فونسيكا
هولندا	السيد شلتيما
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كيركباتريك

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦

اعتماد جدول الأعمال .

اعتمد جدول الأعمال

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/15760)

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/15761)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا واستراليا واندونيسيا وانغولا وبنغلاديش وبنما وبنن وتركيا وتونس وجامايكا والجزائر والجمهورية العربية السورية وجنوب افريقيا ورومانيا وزامبيا وسري لانكا والسنغال وسيراليون وسيشيل وغامبيا وغينيا وكوبا والكويت ومالي ومصر وموريشيوس ونيجيريا والهند ويوغوسلافيا ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المعروض على المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي .

نظرا لعدم وجود أي اعتراض تقرر ذلك .

وبناء على دعوة الرئيس قام السيد موديف (موريشيوس) بشغل مقعد على طاولة المجلس ، وقام السيد ابراهيم (اثيوبيا) والسيد جوزيف (استراليا) والسيد جلالي (اندونيسيا) والسيد دي فيغيريد و(انغولا) والسيد واسع الدين (بنغلاديش) والسيد اوزوريس تيمالدوس (بنما) والسيد ادجيمار

(بنن) والسيد كيرجا (تركيا) والسيد سليم (تونس) والسيد ريتشردسون (جامايكا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد شيرندونغ (جنوب افريقيا) والسيد مارينسكو (رومانيا) والسيد غوما (زامبيا) والسيد فونسيكا (سرى لانكا) والسيد نياس (السنغال) والسيد سالو (سيراليون) والسيدة غونتييه (سيشيل) والسيد بلان (غامبيا) والسيد كومباسا (غينيا) والسيد روا خورى (كوبا) والسيد عبد الحسن (الكويت) والسيد تراوور (مالي) والسيد خليل (مصر) والسيد فافووارا (نيجيريا) والسيد راو (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بشغل الأماكن المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ونصها ما يلي :

" نيابة عن مجلس الأمم المتحدة ، يشرفني وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، أن أرجو المجلس توجيه دعوة الى وفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاستي ، للمشاركة في بحث مجلس الأمن للبند المعنون ' الحالة في ناميبيا ' ، الذى سيبدأ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ والأعضاء الآخرون في وفد المجلس في اجتماعات مجلس الأمن القادمة ، هم سعادة السيد اينياغ غولوب (يوغوسلافيا) والسيد تولوى طنج (تركيا) والسيد ماجد بوغرة (الجزائر) والآنسة ايلين ف . جاكون (غيانا) " .

وفي مناسبات سابقة دعا مجلس الأمن ممثلي هيئات أخرى في الأمم المتحدة لدى مناقشة مسائل مدرجة في جدول أعماله . ووفقا للممارسة المتبعة ، فانني اقترح على المجلس ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت أن يدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ووفد المجلس المذكور .

ولعدم وجود أى اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد لوساكا (زامبيا) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والأعضاء الآخرون في الوفد بشغل الأماكن المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ من نائب رئيس اللجنة المخصصة لمناهضة الفصل العنصري ونصه كما يلي :

" يشرفني أن أرجو من المجلس ، وفقا لأحكام المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، أن يوجه الدعوة الى سعادة السيد محمد سحنون الممثل الدائم للجزائر ، ليشارك بصفته رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في بحث المجلس للبند المعنون " الحالة في ناميبيا " ."

وفي مناسبات أخرى ، وجه مجلس الأمن دعوات الى ممثلي هيئات أخرى في الأمم المتحدة لدى بحث مسائل مدرجة في جدول أعماله . ووفقا للممارسة المتبعة فانني اقترح على المجلس أن يدعو بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد محمد سحنون ممثل رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

ولعدم وجود أي اعتراض ، تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣ من ممثلي توغو وزائير وزمبابوي ونصها كما يلي :

" نحن ، الموقعين أدناه ، الأعضاء في مجلس الأمن ، يشرفنا أن نطلب أن يوجه مجلس الأمن ، أثناء جلساته المكرسة للنظر في " الحالة في ناميبيا " الدعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) " . (S/15779)

ما لم اسمع أي اعتراض ، فسوف اعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة الى السيد سام نوجوما وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

ولعدم وجود أي اعتراض تقرر ذلك .

وبناء على دعوة الرئيس قام السيد سام نوجوما بشغل المكان المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المطروح على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على طلبين وردا في رسالتين موجهتين الى رئيس المجلس في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣ من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة في الوثيقة S/15760 وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة في الوثيقة S/15761 .

وأمام أعضاء المجلس ما يلي : الوثيقة S/15757 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو موجهة الى الأمين العام من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والوثيقة S/15675 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ، والوثيقة S/15776 التي تتضمن نص تقرير آخر للأمين العام يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا . وقد عمم هذا التقرير في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ .

كذلك تلقى أعضاء المجلس صورا من رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة ، وسيعمم نص هذه الرسالة بصفتها الوثيقة S/15781 لمجلس الأمن .

المتكلم الأول هو السيد ناراسيما راو وزير الشؤون الخارجية للهند ، الذى أرحب به والذى يود أن يدلي ببيان بوصفه ممثلا لرئيس حركة عدم الانحياز . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتيحت لوفد بلادى الفرصة من قبل ، في وقت سابق من هذا الشهر ، للتقدم لكم بخالص تهانيه على توليكم المنصب السامي لرئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو . اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل لكم ، وعن طريقكم الى الأعضاء الموقرين في هذا المجلس ، التحيات والتمنيات الطيبة لرئيسة وزراء الهند السيدة

انديرا غاندى بصفتها رئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز . اسمحوا لي أيضا أن أقدم لكم تهانـي الشخصية على توليكم رئاسة المجلس . ويسعدنا أن نرى في منصب الرئاسة ممثلا لدولة زميلـة فـي مجموعة عدم الانحياز تربطها بالهند علاقات تقليدية وثيقة وودية . ومن الملائم حقا أن نجتمع هنـا اليوم تحت رئاسة ابن بارز من أبناء افريقيا لبحث مسألة ناميبيا . ونحن على ثقة من أنه ، بما لكـم من خبرة ومهارة سياسية غنية ، سوف يتمكن هذا المجلس الموقر من تناول البند المدرج في جـدول أعماله بشكل موضوعي وحاسم . أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بلدى .

لقد مثلت أمام هذه الهيئة الموقرة ، مع عدة من زملائي من بلدان عدم الانحياز ، بموجـب تكليف من رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في مؤتمرهم السابع في نيودلهي من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ . وفي هذا المؤتمر فان رؤساء الدول أو الحكومات :

" . . . يطلبون الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يجتمع في أقرب وقت ممكن للنظر في اتخاذ مزيد من الاجراءات بشأن تنفيذ خطتها لاستقلال ناميبيا ، متحملا بذلك مسؤوليته الرئيسية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/15675 ، الفقرة ٤٩)

ان تواجد عدد كبير من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز هنا اليوم هو انعكاس لكـــون حركة بلدان عدم الانحياز قد اعتبرت دائما مسألة ناميبيا قضية ذات أهمية بالغة ، وآزرت شعـــب ناميبيا في نضاله من أجل الحرية والكرامة .

ولقد كرس مؤتمر قمة نيودلهي اهتماما كبيرا لهذه المسألة ذات الأهمية الحيوية وأكـــد من جديد المبادئ الأساسية التي برزت في اجتماعات الحركة ومؤتمراتها المتعاقبة ، وهي كما يلي : أولا ، ان لشعب ناميبيا حقا ثابتا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، بما في ذلك خليج والفيس وجزيرة نيغوين والجزر الساحلية الأخرى ؛ ثانيا ، ان ناميبيا مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة ؛ ثالثا ، ان "سوابو" هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ؛ رابعا ، ان احتلال نظام جنوب افريقيا العنصري غير القانوني المستمر لناميبيا علاوة على رفضه الامتثـــال لقرارات الأمم المتحدة ، ومحاولاته استنباط وفرض مخططات دستورية وسياسية زائفة ، من وقـــت لآخر ، من أجل تثبيت قبضته على الاقليم ، ينبغي أن يدينها المجتمع الدولي بقوة وبصورة لا لبس فيها ؛ خامسا ، ان استغلال جنوب افريقيا لموارد ناميبيا الطبيعية ، بنفسها مباشرة أو مـــن خلال مصالح أجنبية تحت حماية ادارة الاحتلال ، أمر غير قانوني يشكل انتهاكا خطيرا لميثـــاق الأمم المتحدة وعقبة دون تحقيق الاستقلال السياسي لناميبيا ؛ سادسا ، ان أنشطة "سوابـــو" ، وبصفة خاصة جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، بما فيها النضال المسلح ، ضد الادارة غير المشروعة وقوات الاحتلال ، تحظى بكل التبرير اللازم باعتبارها وسائل مشروعة لتحقيق الحرية والاستقـــلال الوطني ؛ سابعا ، ان بلدان عدم الانحياز تتعهد بأن تقدم الى "سوابو" كل مساعدة ممكنـــة ، مادية ومالية وعسكرية وسياسية وانسانية ودبلوماسية ومعنوية ، في نضالها من أجل تحقيق التحريـــر التام لناميبيا ؛ ثامنا ، ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المتضمن خطة الأمم المتحـــدة لاستقلال ناميبيا ، يشكل الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، وأن أي ربط أو موازاة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا يجب أن يرفض بصورة مطلقة .

لقد قدمت بهذا خلاصة كاملة لموقف حركة عدم الانحياز بشأن مسألة أصبحت فصلا حزينـــا في سجلات الأمم المتحدة ، هذه المنظمة التي كان من حقها لولا هذا الفصل أن تفخر بسجلهـــا

في السعي من أجل تصفية الاستعمار . لقد أيدت الأمم المتحدة ذاتها نفس المبادئ عاما بعد عام. ورغم ذلك ، ورغم أنه على مدى ما يقرب من ١٧ سنة حتى الآن أصبحت ناميبيا خلالها تحت الوصاية المباشرة للأمم المتحدة ، فان الاقليم لا يزال تحت الاحتلال غير الشرعي لنظام قمعي وعنصري دأب على معاملة ارادة المجتمع الدولي بازدراء تام .

كل هذا ، وشعب ناميبيا يعاني من طغيان العبودية والحرمان . لقد حرم هذا الشعب من القيام بأي دور في حكم نفسه ، ومنع من ممارسة حقوق الانسان الأساسية ، وأجبر بعض أبنائه ، بفوهات البنادق ، على أن ينضموا الى ما يسمى قوة جنوب غرب افريقيا لمحاربة شعبهم ، واقتيدوا الى جزء ضيق من أرضهم من خلال التوسع في نظام البانتوستانات الشائن في ناميبيا . وهناك محاولات منظمة لا ترحم تبذلها جنوب افريقيا من أجل " تقويض " سوابو " وفقدان الثقة فيها وتدميرها . ولا تزال الموارد الاقتصادية لناميبيا تنهب . وقد استخدمت جنوب افريقيا اقليم ناميبيا أيضا لشن أعمال العدوان والتخويف وزعزعة الاستقرار واثارة الاضطراب ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة ، خالقة بذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين . وبالمثل ، شنت بريتوريا هجمات انتقامية ضد دول خط المواجهة بذريعة أو بأخرى ، وآخرها الغارة ضد موزامبيق التي جاءت أنباؤها اليوم . وفضلا عن الخسائر الانسانية والمادية الكبيرة في دول خط المواجهة نتيجة لهذه الهجمات فان مئات الآلاف من الأشخاص قد أصبحوا لاجئين في العديد من البلدان التي تحمل أيضا عبء اللاجئين الفارين من ناميبيا .

فهل يستطيع المجتمع الدولي أن يتحمل السماح لجنوب افريقيا بأن تضرب عرض الحائط بجميع معايير السلوك المتحضر على هذا النحو ؟ والى متى يتعين على شعب ناميبيا أن يتحمل معاناة ليس لها مثيل ؟ وما الذي لا يزال علينا أن نسمح بحدوثه ، وبأي ثمن يدفعه مواطنو ناميبيا ، حتى تضع الأمم المتحدة الثقل الكامل لسلطتها القانونية والأخلاقية والسياسية على نظام جنوب افريقيا العنصري غير الشرعي من أجل الحصول على الاستقلال الكامل لناميبيا ، الذي اضطلعت الأمم المتحدة وحدها بالمسؤولية عنه ؟

لقد انصرم أكثر من أربعة أعوام منذ اعتماد هذا المجلس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وشهدت هذه الأعوام آمال المجتمع الدولي تتأرجح بين النمو والتضاؤل . وتنطلق الآمال من آن لآخر ثم لا يكون من نصيبها الا الخيانة في كل فرصة سانحة.

لقد أثار نظام بريتوريا قضية اثر أخرى ودائما على أسس واهية ، على تأخير التوصل الى تسوية . وآخر هذه السلسلة من الذرائع كانت محاولة " الربط " أو " الموازاة " بين قضية ناميبيا وشؤون لا صلة لها كلية بالمسألة . واننا نأسف عميق الأسف لأن بعض البلدان قد خططت مع بريتوريا هذه الرابطة ، ومن ثم شجعت جنوب افريقيا على التمادي في مخططاتها التي تستهدف تأخير الوصول الى استقلال ناميبيا . ونحن نحظ بارتياح أن بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي الخمسة قد أعلنوا عدم مشاركتهم في هذا الربط ، ولكن البعض الآخر لم يفعل ذلك . والواقع ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية تعتمد على تأييد ومساعدة تلك الدول ، التي بدونها ما استطاعت أن تستمر في تعنتها . ان مشاعر وآراء الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع والجوانب الأخرى المتعلقة بمسألة ناميبيا قد تم الاعراب عنها بوضوح في الاعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتأييد نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال الذي عقد مؤخرا في باريس .

ومنذ عامين ، حين قطعت المفاوضات التي نظمها الأمين العام من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانها توقفت ، وعندما أثير الشك حول ذات أهمية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دعي مجلس الأمن للاجتماع في ظروف استثنائية مشابهة ، وأتيحت لي فرصة مخاطبة المجلس . ورغم أن المجلس لم يستطع حينئذ أن يتخذ اجراء فوريا وحاسما ، فان المناقشة في تلك المناسبة ساعدت على التأكيد بصورة قاطعة على استمرار صلاحية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان دول خط المواجهة وسوابو قد بذلت جهودا مضنية منذ ذلك الحين ، من خلال اجراء مشاورات مكثفة مع فريق الاتصال الغربي ، من أجل ازالة كل الشكوك والعقبات التي وقفت في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكما أخبرنا الأمين العام الآن في تقريره ، فان هذه المرحلة من عمل فريق الاتصال قد انتهت . ووفقا لما جاء بهذا التقرير

" فان المسائل المعلقة الوحيدة هي اختيار النظام الانتخابي وتسوية بعض المشاكل الأخيرة المتصلة بالفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتكوينه " . (S/15776 ، فقرة ١٨)

لقد استجابت سوابو بطريقة ايجابية ، ولكن جنوب افريقيا ماطلت وتأخرت في الرد . ولا يزال هذا هو العائق الوحيد ، الذي تفرضه جنوب افريقيا ، في طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديري الخاص لتلك الجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة من اجل جعل استقلال ناميبيا حقيقة واقعية. اننا جميعا على علم بالتزامه الشخصي العميق بهذه المسألة والمشاورات المكثفة التي اضطلع بها ، ولا سيما طوال العام الماضي ، مع جميع الأطراف المعنية وفي بقاع مختلفة من العالم ، وذلك من اجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). فالأمين العام ، كما ذكر هو نفسه في تقريره ، يعتبر أن مشكلة ناميبيا تقع في نطاق مسؤوليته الخاصة ، وذلك نظرا للعلاقة الفريدة في نوعها بين الامم المتحدة وشعب ناميبيا. اننا نحييه لتفانيه وتبنيه الدائم لقضية ناميبيا . ونرى انه من الملائم ان يشد هذا المجلس أزره في هذا المسعى .

لقد مضى ، كما ذكرت من قبل ، وقت طويل على اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وقد آن الأوان لمجلس الأمن ان يركز اهتمامه على الضرورة الحتمية لتنفيذ هذا القرار دون مزيد من التأخير. فاذا هو فعل ذلك فانه لا يضطلع بمسؤوليته الاولى فحسب بل يبرهن ايضا عن عزيمته على تنفيذ قراراته ، وفقا للمسؤولية التي ألقاها عليه ميثاق الأمم المتحدة . ان وفد بلادي على اقتناع بأنه ينبغي على المجلس الآن ان ينص على اطار زمني نهائي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن يبقي هذه المسألة حيّة في جدول أعماله الى حين الانتهاء من تنفيذ هذه العملية . وينبغي أن يكون المجلس على أهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ اجراء مناسب بموجب الفصل السابع من الميثاق اذا أمعنت جنوب افريقيا في تحدي قراراته . وسيتطلب اتخاذ المجلس لاجراء حاسم ابداء الارادة السياسية والتعاون اللازمين من جانب جميع اعضائه ، ولا سيما تلك الدول التي قد تكون ، داخل المجلس وخارجه على السواء ، في موقف تستطيع فيه تيسير هذه العملية . ونحن نأمل في أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من الترفع عن اعتبارات المصالح الذاتية الضيقة ، وأن تساعد في تنفيذ التزامها المشترك ، ألا وهو استقلال ناميبيا .

ان قضية ناميبيا كانت دائما وما تزال عزيزة على الهند ، شعبا وحكومة ، وهذا جزء من التزام الهند الدائم بالمبادئ العالمية المتعلقة بحرية وكرامة الانسان . ولقد ساهمنا بشكل فعال في المداولات السابقة التي جرت في اطار هذا المجلس وكذلك في محافل أخرى بشأن قضية ناميبيا . وفي كل مناسبة من هذا النوع أيدنا ، بكل حماس ، الحق الثابت لشعب ناميبيا في الاستقلال .

وقد نددنا باستمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع للاقليم ، ونهبها موارد ناميبيا دون وازع وقمع شعبها ، كما نددنا بأعمال جنوب افريقيا العدائية التي تهدد سيادة وسلامة أراضي دول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية المستقلة في المنطقة . لقد كانت الهند من بين البلـــدان الأولى التي تناولت موضوع ناميبيا في الامم المتحدة في عام ١٩٤٦ . وفي عام ١٩٤٦ أيضا فرضـــت الهند عقوبات طوعية شاملة ضد جنوب افريقيا . واننا نشعر بالسعادة والفخر حين نقدم المساعـــدة المعنوية والمادية لشعب ناميبيا عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابـــو) . وقد سعينا جاهدين في مجلس الامم المتحدة لناميبيا لحماية مصالح ناميبيا وحفظها ولتعجيـــل انتقالها المبكر الى الاستقلال بكل الوسائل .

ان مجلس الأمن يتحمل مسؤولية مقدسة تجاه شعب ناميبيا . وعليه الآن أن يضطلع بمسؤوليته هذه بحسم وعلى وجه السرعة . وينبغي عليه الا يسمح بأى تكتيكات للمراوغة والتسويف . وينبغي عليه ألا يسمح لنفسه بأن يصل الى حالة الشلل في اتخاذ اى اجراء وألا يلطخ هيبته كأقوى أجهـــزة الامم المتحدة وحارس السلم والأمن الدوليين . ان الوضع في الجنوب الافريقي وفي ناميبيا متفجـــر ويتحول الى تهديد خطير للسلم الاقليمي والعالمي . واذا لم يتحقق استقلال ناميبيا في القريـــب العاجل فان النتائج قد تكون وخيمـــة .

وفي الختام يشرفني أن أقرأ عليكم الرسالة التالية من السيدة أنديرا غاندى ، رئيســـة وزراء الهند ورئيسة حركة بلدان عدم الانحياز :

" على مدى السبعة عشر عاما الماضية ظلت ناميبيا في العهدة المباشرة للأمـــم المتحدة . وطوال هذه الفترة استمرت جنوب افريقيا في احتلالها لناميبيا متحدية تحديا صارخا ارادة المجتمع الدولي ومنزلة ضروب الذل بشعب ناميبيا . وقد تزايدت هذه الأعمال العدوانية في الآونة الأخيرة .

" ان مجلس الأمن يتحمل مسؤولية رسمية ازاء شعب ناميبيا ، هذا الشعب الذى لم يعد بالامكان التسويف في حقه في الاستقلال . فعلى المجلس ان يجعل جنوب افريقيا تمتثل الى خطة الامم المتحدة ، وذلك بغرض عقوبات الزامية اذا ما اقتضى الأمر . ان الهند تأمل في أن ترى هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن يسفر عن تأييد مقاتلي " سوابو " البواســـل المناضلين من أجل الحرية وجعلهم يستشعرون الأمل . "

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود أن أبدأ بياني بالتأكيد لكم على ان السفير أومبا دى لوتيت قد ضرب مثلا عظيما في القيادة ولكنني واثق من ان جميع زملائك سيشاركونني سعادتي في العمل تحت رئاستكم مرة أخرى واسمحوا لي أن أقول أن تألقكم في هذا المجلس يعد تشجيعا لنا جميعا . وأود أيضا أن أقول انه يشرفني ويسعدني أن أجد نفسي اشترك مع وزير خارجية الهند في افتتاح هذه المناقشة . ان الهند بلد تحظى عندى بأعلى درجات التقدير والمحبة . وحركة عدم الانحياز محظوظة جدا لكون الهند الآن في مركز الرئاسة والقيادة فيها . ويكفيني أن أقول أنه نظرا لموقف الهند في العالم وفعالية الحكومة الهندية في ادارة الأمور تمكنت الهند في أقل من عام من استضافة الألعاب الرياضية لبلدان الكومنولث واجتماع قمة عدم الانحياز واجتماع رؤساء حكومات الكومنولث. انني أعتقد أن ذلك يمثل اشادة بانجازات القيادة الهندية .

الا أن ملاحظاتي التالية تتسم بالكآبة ، اذ نفتتح هذه المناقشة في ظل خلفية كئيبة . فقد تخلل عملية المفاوضات والحوار مرة أخرى أعمال عنف مروعة . وأحداث الأيام الأربعة الماضية نذير سيء لجهودنا في هذه المناقشة الرامية الى النهوض بتسوية سلمية في ناميبيا . فكما أوضحت في ١٥ كانون الأول /ديسمبر من العام الماضي فان حكومة بلادى قد شجبت على الدوام استخدام العنف من جانب أى طرف في سبيل التوصل الى حلول لمشاكل الجنوب الافريقي . واليوم أصدر السيد بيم ، وزير الخارجية وأمين الكومنولث ، البيان التالي في لندن :

" لقد صدمت حين سمعت بأحداث هذا الصباح التي انطوت على قيام قوات جنوب افريقيا بالهجوم على أهداف في موزامبيق . وانني أشعر بأسف عميق ازاء المعاناة الانسانية الناجمة عن ذلك ، وأستنكر هذا الانتهاك لسيادة موزامبيق . لقد أوضحت مرارا وجهة نظرى القائلة بأن مشاكل الجنوب الافريقي لا يمكن أن تحل من خلال العنف . انني أدين هذه الأعمال تماما كما أدين العنف الذى حصل في بريتوريا يوم الجمعة ، عندما نجم عن انفجار قنبلة في سيارة خسائر في الأرواح واصابات . ان هناك حاجة ماسة لكسر تلك الحلقة المفرغة التي يولد فيها العنف المزيد من العنف ، وللسعي في تحقيق حلول سلمية لمشاكل الاقليم " .

ان القائمة المروعة بالخسائر بين المدنيين نتيجة سيارة بريتوريا الملغومة ، وأعمال الانتهاك المعترف بها بشكل صريح لسيادة موزامبيق ، تؤكد بشكل متزايد الحاجة الملحة الى التوصل الى نتيجة ناجحة للمفاوضات الحالية . وفي التسعة شهور التي قضيتها هنا ، اتضح لي أن مسألة ناميبيا واحدة من أكثر المشاكل الحاحا وأهمية التي تواجه الأمم المتحدة . انها مشكلة تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة ازاءها . وهي مشكلة أثق بامكانية حلها بشكل سلمي وعن طريق المفاوضات . وسوف يكون تحقيق هذا الحل لخيرنا جميعا ، ولخير الأمم المتحدة .

وتعترف حكومتي دائما — مع شركائنا في فريق الاتصال — بالحاجة الماسة الى التوصل الى تسوية تفاوضية . وعن طريق صداقتنا الوطيدة مع مجموعة كبيرة من البلدان الافريقية ، أدركنا بشكل مستمر المشاعر العميقة التي أثارها الاحتلال غير المشروع لناميبيا وأثره على أمن واستقرار المنطقة . وليس هناك أي غموض في تأييدنا للتوصل الى تسوية سلمية . لقد كان التفاني من أجل التوصل الى هذا الحل هو — في الواقع — العامل الذي جمع خمسة أعضاء متشابهي الفكر في مجلس الأمن عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ في ممارسة فريدة للدبلوماسية الخلاقة . وأدى هذا الى صياغة اقتراح التسوية ، والى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

انني أرحب أيضا باشتراك العديد من وزراء الخارجية الموقرين القادمين من مجموعة متنوعة من البلدان ومن دول المواجهة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، في هذه المناقشة . ان وجودهم يجعل من الأهمية بمكان أن ننتهز هذه الفرصة للتأكيد على اجماعنا بشأن مسألة ناميبيا . وباسم المملكة المتحدة ، أود أن أرحب أيضا برئيس منظمة سوابو في نيويورك ، وأعتقد أن اثنتي عشرة سنة مرت الآن منذ اشترك السيد نجومبا لأول مرة في مناقشة مجلس الأمن .

ان التقرير الذي تلقيناه من الأمين العام ، والذي صاغه ببساطته ووضوحه المألوفين ، يقدم خلفية مفيدة لمداولاتنا . وتتفق حكومتي تماما معه بشأن أهمية التوصل الى تسوية ؛ والتقدم الذي تم احرازه بغية ارساء الأساس القوي للتسوية ، والحاجة الماسة لدعم الجهود من أجل تحقيق استقلال مبكر لناميبيا .

انني لا أود فقط أن أشكر الأمين العام على تقريره ، ولكنني أعبر أيضا عن التقدير للاهتمام الشخصي الذي أبداه بناميبيا . فمنذ تقلد منصبه ، أولى بشكل صريح هذا الموضوع أولوية كبرى وكما ذكر في تقريره ، فانه ظل على اتصال وثيق ومتكرر بالأطراف ؛ لقد زار دول المواجهة ، وانتهز

فرصة التجمعات الدولية والاجتماعات المتعددة الأطراف لمناقشة ناميبيا مع عدد كبير جدا من زعماء العالم .

وباشراف الأمين العام، عملت الأمانة العامة بشكل مكثف من أجل تطوير الاعداد لتنفيذ مهام الفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، والوصول به الى مستواه المتقدم الراهن . ويرجع جانب كبير من الفضل في ذلك الى الممثل الخاص للأمين العام لناميبيا السيد مارتي اهتسارى . لقد تعاون أعضاء فريق الاتصال بشكل وثيق مع الأمانة العامة في هذا العمل التحضيرى . لقد أجرى فريق الاتصال العديد من المناقشات مع الأمين العام وموظفيه خلال العام الماضي . وقد أخبرت المملكة المتحدة - شأنها شأن سائر أعضاء الفريق - الأمين العام بأنها مستعدة للاشتراك بشكل ملموس في هذه الممارسة الكبيرة الثرية لتنفيذ اقتراح التسوية .

لقد أبدى الأمين العام وموظفوه ادراكهم لأهمية ابراز أن بامكان الأمم المتحدة أن تعمل بسرعة وحيدة وفاعلية لتنفيذ خطة التسوية . وسوف يكون هذا حيويا لضمان رضاء الأطراف، على الرغم من أنه - بطبيعة الحال - غير كاف في حد ذاته لتحقيق التنفيذ .

مر عامان منذ آخر مرة قام فيها مجلس الأمن بمناقشة ناميبيا . ويشعر أعضاء هذا المجلس وأعضاء الأمم المتحدة كلهم بقلق - مثلما نشعر نحن - ازاء بطء التقدم نحو التنفيذ . ومن الطبيعي أن يرغب مجلس الأمن الآن في استعراض الموقف . وانني أرحب بفرصة القاء بيان بشأن التقدم الذى أحرزه الفريق الذى تشترك المملكة المتحدة في عضويته، وأيضا دول المواجهة وأعضاء الأمم المتحدة الآخرون والأمانة العامة .

انني أبدأ بتكرار المبدأ الذى يلتزم به فريق الاتصال والذى يتعلق بالتوصل الى تسوية سلمية عادلة مقبولة دوليا . وانني واثق من أن جميع الذين يشاركون في هذه المناقشة سوف يعلنون التزامهم بهذا المبدأ . وعلاوة على ذلك، فانني واثق من أنهم سيتفقون على أنه يجب بذل كل جهد ممكن من أجل تجنب سفك الدماء وتصعيد النزاع؛ وانهم سوف يضعون في اعتبارهم المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق مجلس الأمن ازاء خطة التسوية؛ وانهم سوف يعملون على حماية دور المجلس وموقفه .

كما يدرك جميع أعضاء هذا المجلس، فان طبيعة عمل مجلس الأمن وقدرته على اتخاذ خطوات بناءة لحل المشاكل المعروضة أمامه، يخضع كل منهما لاعتبار منفصل . لقد أجرى مجلس الأمن مؤخرا مناقشات بشأن مسائل متنوعة لم تسفر عن نتائج ايجابية . ومع ذلك اتخذ المجلس في الاسبوع الماضي

(سير جون طوسون ،
المملكة المتحدة)

قرارا اجماعيا مفيدا بشأن نيكاراغوا . لقد منح تأييد المجلس لجهود مجموعة كونتادورا ، وهي شكل أمريكي لاتيني لفريق الاتصال .

وهذا الاسبوع، أمامنا الفرصة، من خلال اجراء مناقشة بنّاءة وقرار، لأن نقدم دفعة اضافية للمسيرة تجاه التوصل الى تسوية ناميبية . ويحدوني الأمل في أن ينتهز المجلس هذه الفرصة — بالاشتراك مع غير الأعضاء فيه الذين يمنحوننا خلاصة حكمتهم — لتأييد فريق الاتصال الخاص بناميبيا .

وكما أن أمامنا الفرصة لأن نقدم المساعدة، فان في مقدور هذا المجلس أيضا أن يعوق التوصل الى تسوية . هذا أمر يجب أن نضعه نصب أعيننا . ولا يمكنني أن أصدق أن هنا أحدا يسعى الى تقويض حل سلمي . وأي شخص يفعل هذا سوف يضر بشعب ناميبيا وشعوب البلدان الأخرى المتأثرة بالنزاع، التي لها حاجة ماسة الى التوصل الى التسوية التي حدد اطارها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن حتى مع أفضل النوايا، يمكننا جميعا أن نخطئ . ان هذا أمر ينبغي أن نكون عمليين فيه وغير متهورين، متعقلين وغير متحيزين . اننا جميعا نريد التوصل الى النتيجة نفسها . وينبغي أن نأخذ حذرنا لنرى أن الطريق الذي نتبعه سيقودنا اليها .

قدم الأمين العام الى المجلس في الجزء الأول من تقريره موجزا واقعيا للتطورات خلال العامين الماضيين . ولن أضيع وقت المجلس بتكرار ما ذكره بوضوح . ومع ذلك، قد يكون من المفيد أن أتوسع بشأن بعض جوانب المفاوضات التي يهتم بها فريق الاتصال .

ينبغي رؤية أحداث العامين الماضيين في ظل خلفية الفشل الذي لحق باجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف . لقد كانت جنيف أقل الفترات ايجابية في تاريخ هذه المفاوضات . لقد بدت المسيرة نحو التوصل الى تسوية سلمية وكأنها وصلت الى طريق مسدود . وكان هذا بصفة خاصة مخيبا لآمال المملكة المتحدة، التي وقعت قبل أكثر من عام مضى اتفاق "لانكستر هاوس" لانهاء النزاع فيما كانت تسمى حينئذ روديسيا الجنوبية . وعبّر وزير الخارجية والكومنولث البريطاني في خطابه الختامي في لانكستر هاوس عن الأمل في أن تكون للنتيجة الناجحة لتلك المحادثات آثار ايجابية على المفاوضات الناميبية .

وفي ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وصف اللورد كانغتون عدم التوصل الى اتفاق في جنيف بأنه نكسة مؤسفة بصورة خاصة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة والدول الغربية الخمس ودول خط المواجهة للوفاء بالشواغل المعقولة لجنوب افريقيا والأطراف المحليين . وأعرب عن تأييد الحكومة البريطانية للنداء الختامي لرئيس المؤتمر الموجه الى من يهمهم الأمر كيما يعيدوا النظر في مواقفهم . ان النداء الموجه الى حكومة جنوب افريقيا بأن تراجع النتائج التي تمخضت عن الاجتماع ، وبأن تعيد النظر في موقفها قد قام بتجديده الأمين العام السابق ، في تقريره الى المجلس الوارد في الوثيقة S/14333 .

لقد بيّن اجتماع جنيف بمنتهى الوضوح الحاجة الملحة لاستكشاف طرق جديدة لاعطاء زخم جديد للمفاوضات ، رغم أنها لم تكن قد انقطعت . وقد أبرز هذا بالفعل الأمين العام السابق في الملاحظات الختامية لتقريره . وقد قام فريق الاتصال ، استجابة لنداء الأمين العام ، باعادة تقييم عاجلة للحالة في الاجتماعات التي عقدت على مستوى كبار المسؤولين ووزراء الخارجية في ربيع ١٩٨١ . وقرر الفريق أن يواصل جهوده ويضاعفها لتحقيق التسوية . وأكد اقتناعه بأن التسوية لن تكون مقبولة الا اذا تمت تحت رعاية الأمم المتحدة وبأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لايزال قاعدة صلبة للانتقال الى الاستقلال في ناميبيا . ونظرا للعقبات التي وقفت في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قرر فريق الاتصال أن يضع مقترحات تعطي ثقة أكبر لجميع الأطراف بمستقبل ناميبيا المستقلة .

لذلك قام فريق الاتصال باجراء جولة أخرى من المشاورات الدولية أثناء ١٩٨١ . وقد سعى ، كما فعل في الماضي ، الى العمل بالمشاركة مع دول خط المواجهة ، والى اعلام الأمين العام بأنشطته . وعقد كبار الممثلين في فريق الاتصال سلسلة من الاجتماعات في افريقيا مع نظرائهم من دول خط المواجهة وسوابو . وأجريت في نفس الوقت مشاورات مع حكومة جنوب افريقيا . وفي تلك المشاورات تناول فريق الاتصال مباشرة المشاكل التي أدت بمفاوضات جنيف الى الجمود وقد تمكن من التوصل الى اتفاق واسع النطاق بشأن الاطار الدستوري الذي يوفر الثقة بمستقبل ناميبيا السياسي .

وأعطى فريق الاتصال ، بعد أن حقق الاتفاق الواسع النطاق هذا ، الأولوية الأولى لتنقيح مجموعة من المبادئ الدستورية التي يقبل بها الجميع . وبحلول ربيع ١٩٨٢ كان العمل الخاص بهذه

المبادئ قد أوشك على الانتهاء . وفي ظل خلفية من التقدم الصلد والمشجع اجتمع وزراء خارجية فريق الاتصال في لكسمبرغ في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ ، وقرروا أنه يتوجب التعجيل بالمفاوضات المتعلقة بجميع الأمور بغية الاستفادة من الجو الجديد الأكثر مواتاة لتحقيق التسوية . وشكلوا بعثة أخرى لفريق الاتصال قامت بزيارة بلدان افريقية معينة في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . ونتيجة لهذه البعثة ولاجتماع القمة الذى عقدته دول خط المواجهة ، تم الاتفاق على عقد المشاورات غير الرسمية في نيويورك .

وهكذا استطعنا ، من خلال المشاركة الدبلوماسية للفريقين غير الرسميين للمحاورين المعنيين بهذه المسألة ، استعادة ما خسرناه في جنيف ، وذلك قبل منتصف السنة الماضية . وفي تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٢ عقدت المشاورات غير الرسمية في نيويورك . وتم التوصل الى الاتفاق النهائي على نص المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية والدستور لناميبيا المستقلة . وكما ذكر الأمين العام ، احيلت تلك المبادئ اليه في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وتم تعميمها بعد ذلك في الوثيقة S/15278 .

لقد تم احراز تقدم كبير في المشاورات المتعلقة بالقضايا المعلقة الاخرى . وقد تناول الامين العام تلك القضايا في تقريره مما يجعلني في غنى عن تكرار تفاصيلها . وطوال هذه الفترة اجريت مشاورات موازية مع حكومة جنوب افريقيا . واشترك فريق الاتصال أيضا مع موظفي الأمانة العامة في التخطيط المفصل . وبحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، أى لدى بدء الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، كانت مواقف ممثلي فريق الاتصال ودول خط المواجهة وسوابو تسمح لهم بأن يشتركوا في ابلاغ الامين العام بالتقدم الذى احرزوه .

أود في هذه المرحلة أن الخص الموقف الذى تم التوصل اليه نتيجة للنشاط الذى وصفته . أن الاقتراح الخاص بالتسوية الذى قدمه فريق الاتصال بتاريخ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، يشكل حجر الزاوية للنهج الذى نتبعه على الدوام . فقد وضع وفقا للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) واعتمده المجلس فيما بعد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يحظى بقبول جميع الأطراف ، ويصلح ليكون أساسا لتسوية معترف بها دوليا .

ان المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية والدستور لناميبيا مستقلة ، تحظى بالقبول ، كما نوهت بذلك ، وقد تم نشرها . فهي تنص بطريقة لا تدع مجالا للشك على أهلية كل ناميبي للاشتراك في الانتخابات دونما تمييز أو خوف من الارهاب . وعلى أن يجرى الانتخاب بشكل سرى ؛ وعلى توفير الضمان الكامل لحرية التعبير والتجمع والتنقل والصحافة . وعلى أن تكون لجميع الأحزاب السياسية الفرصة الكاملة والمنصفة التي تتيح تنظيم العملية الانتخابية والمشاركة فيها ، وعلى أن يسعى النظام الانتخابي الى ضمان التمثيل العادل في الجمعية التأسيسية لجميع الأحزاب السياسية التي تحصل على تأييد كبير في الانتخابات . وعلى أن تكون ناميبيا دولة غير مجزأة وذات سيادة وديمقراطية ، ويكون دستورها القانون الأعلى الذى لا يمكن تعديله الا وفقا لعملية مخططة . وعلى أن يتشكل الجهازان التنفيذى والتشريعي للحكومة عن طريق عمليات انتخاب دورية وحقيقية ، تتم على أساس التصويت السرى . وتنص هذه المبادئ أيضا على اصدار اعلان الحقوق الأساسية الذى يكون متمشيا مع أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعلى عدم جواز توجيه الاتهام الجنائي بأثر رجعي . وعلى وضع أحكام تقضي بايجاد التوازن الهيكلي في الخدمات العامة وخدمات الشرطة وخدمات الدفاع وبتيسير الوصول المتكافئ للجميع الى ادارات التوظيف لهذه الخدمات . وستوضع كذلك أحكام خاصة لتأسيس مجالس منتخبة للادارات المحلية والاقليمية .

لقد التزمت الأطراف ، بقبولها بهذه المبادئ ، بمستقبل لناميبيا يثق به شعب الاقليم . وبالمثل تم حسم مشكلة الحياد التي كانت العقبة المعطلة الرئيسية في جنيف من أساسها . وقد أشار الأمين العام الى ذلك في الفقرة ١٢ من تقريره .

وتم كذلك احراز تقدم كبير في مسألة تشكيل ووزع العناصر العسكرية للفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وقد وصلت الامانة العامة ببعض الترتيبات الضرورية لتحديد مواقع فريق الانتقال في ناميبيا الى مرحلة متقدمة . وقد أشار الأمين العام أيضا الى هذه الترتيبات في الفقرة ١٠ من تقريره .

ويبين الامين العام ، في الفقرة ١٨ من تقريره ، انه ، بقدر ما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة ،

(السير جون طومسون، المملكة المتحدة)

لم تبق من المسائل المعلقة سوى اختيار النظام الانتخابي وبعض المشاكل الأخيرة المتعلقة بغريق الانتقال وبتكوينه . ويقول أيضا أنه أكد ، في محادثاته مع ممثلي جنوب افريقيا ، على ضرورة التعجيل بالمضي بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأود أن أسجل هنا موافقة حكومتي بشأن هاتين النقطتين . وهما بالفعل المشكلتان الوحيدتان المعلقتان فيما يخص القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترغب المملكة المتحدة في أن يسود جو يسهل تنفيذ القرار بأسرع وقت ممكن وبتحقيق النجاح .

اننا نقدر الموقف البناء والمرن الذى اتخذته الأطراف ، لا سيما شركاؤنا الافريقيون الذين يسّروا احراز تقدم ملموس صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونكرر هنا التزامنا بالعمل على الوصول الى ذلك الهدف وعلى تحقيق تسوية تقوى السلم والأمن وتعزز التنمية الاقتصادية في المنطقة . ونشعر بالقلق ازاء عدم قيام العناصر ذات الصلة بالوضع الاقليمي في الجنوب الافريقي ــ التي تقع خارج نطاق ولاية فريق الاتصال ــ بالسماح بتنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ولابد أن نجد السبيل المفضي الى اتخاذ خطوة أمامية نهائية . لقد انتظر شعب ناميبيا طويلا لتحقيق استقلاله وحريته . واننا ندرك أيضا بصورة تامة المصاعب التي يواجهها شعب أنغولا منذ عام ١٩٧٦ والتي لا يزال يواجهها . ونتعاطف كثيرا مع معاناته التي استمرت ردحا طويلا من الزمن . لقد حان الوقت لأن يتمكن شعب أنغولا من أن يعيش حياته في سلم وبمنأى عن الاحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي وأعمال العنف مهما كان مصدرها . ولا يمكن حل مشاكل الاقليم عن طريق العنف . ولابد أن يكون هناك حل في ناميبيا يضمن أمن جميع الدول في المنطقة ، ويتعين الوفاء بمتطلبات الأمن لأنغولا وحكومة أنغولا في أية تسوية يتم التوصل اليها .

وفي هذا الصدد ، فاننا نشعر بالقلق العميق ازاء استمرار وجود عناصر من القوات المسلحة لجنوب افريقيا في أنغولا . واننا نعلم أن الأطراف على اتصال مباشر بشأن هذه المشاكل ويحدونا أمل كبير بأن يكتب لهذه المحادثات النجاح . ولا يمكن ، بالطبع ، تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا دون انسحاب قوات جنوب افريقيا هذه . اذ أن تسوية مشكلة ناميبيا تتطلب انسحاب هذه القوات .

وهذا بالطبع أمر يتعلق بسيادة حكومة أنغولا وطينا جميعا أن نحترم قرارتها . ولهذه الحالة ، اننا نحجم عن التدخل في الاجراءات التي تتخذها حكومة أنغولا . ولا نود أن نخبرها بكيفية ادارتها لشؤونها ، وانني على يقين من أن هذه هي أيضا وجهة نظر أصدقائنا في دول خط المواجهة . ومع ذلك فاننا في الوقت نفسه نأمل أن تفضي هذه المحادثات الى نتيجة مرضية . وبعد ذلك يمكننا أن نركز جهودنا على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد ارتطمنا بحاجز اعترض طريقنا لكننا مصممون على ازالته . وسنبقي على جهودنا بكل الحاح ، ونعتقد أنه بفضل استمرار تأييد المجتمع الدولي يمكن أن تؤتي هذه الجهود أكلها . وينصب اهتمامنا على محاولة حل المشكلة الفعلية وسنستمر في العمل سوية مع شركائنا لتحقيق هذه الغاية .

بينما نضع نصب أعيننا استقلال ناميبيا علينا ألا ننسى تنميتها الاقتصادية . وهذا هو أحد الأهداف الهامة التي يضعها فريق الاتصال في اعتباره . ونحن نشعر بقلق عميق ازاء النتائج التي ترتبت على الصراع وأيضا ازاء الجفاف الذي حل بناميبيا طوال سنوات كثيرة . وستواجه ناميبيا لدى استقلالها تحولا اقتصاديا صعبا . وكما حدث في حالة زمبابوي ، نأمل أن نساعد

الدولة الفتية في جهودها للتغلب على هذه المشاكل . وقد تجمعت لدينا خبرة طويلة ومهارات تقنية مفيدة من خلال تعاوننا الاقتصادي مع العديد من البلدان نعتقد بأن من شأن هذه الخبرة والمهارات أن تساعد ناميبيا على النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل . وبطبيعة الحال ، فانه يسعدنا أن نعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى في مثل هذه البرامج .

ويصل الأمين العام في تقريره الى نتيجة مؤداها انه تم احراز الكثير من التقدم في وضع أساس سليم من أجل التوصل الى تسوية عادلة وسلمية لمشكلة ناميبيا ويطالب بالحاح جميع الأطراف المعنية أن تعزز جهودها في اطار الأمم المتحدة وأن تجعل هذه الجهود متضافرة . ويحثنا جميعا على أن نظهر الارادة السياسية الضرورية لتحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة . وبوصفي العضو الأول الذي تناول الكلمة من فريق الاتصال ، فانه يسعدني قبول دعوة الأمين العام . وانني لعلى يقين من أن بقية المشتركين معي في الفريق سوف يحذون نفس الحذو .

ان الجهود المشتركة لدول خط المواجهة وفريق الاتصال تجعلنا نقترب من النجاح . وأود أن أشيد باصرار وصبر ومهارة أعضاء الفريقين كليهما التي أبدياها في السعي الى تحقيق التسوية السلمية . ولا أرى أن أي شخص يهتم بحق بشعب جنوب افريقيا بوسعه أن يجادل بأنه ينبغي التخلي عن النجاح الذي حققناه . وكما ذكرت ، هناك صعوبة عملية لم نكن نحن سببها ولكن ، كما بينت ، فانه تم تحقيق التقدم . ففي جنيف وصلنا تقريبا الى آخر المنحدرات . وعلى الرغم من أننا لم نصل الى القمة بعد ، فاننا قطعنا شوطا طويلا . وهناك أسباب تدعو الى التشجيع في الانجازات الملموسة منذ المناقشة الأخيرة التي تمت في هذا المجلس . لقد ناقشنا بنجاح الأمور المستعصية . واذا ما أبقينا على هذا النهج فان النجاح سيكون حليفنا . ولنا مصلحة ذاتية في ذلك ، فضلا عن أن العدل بجانبنا لأن استمرار احتلال ناميبيا - بما ينطوي عليه من تحد للمجتمع الدولي ومن تكاليف باهظة على الصعيد السياسي والبشري والاقتصادي - لا يمكن أن يخدم مصالح جنوب افريقيا على أفضل صورة ممكنة .

وكان بوسعنا الأخذ بالخيارات السهلة . اذ كان بوسعنا بعد جنيف أن نتخلى بسهولة متناهية عن البحث عن تسوية سلمية ، ومن ثم كان بوسعنا تجنب النقد اللاذع الذي يوجه الى الباحثين عن تلك التسوية من حين لآخر . وهناك لحظات يشعر فيها فريق الاتصال ببعض

الاحباط ، ومثله في ذلك مثل شجرة الجوز في خرافات اسوب . اذ كان الناس يمرون من جانب الشجرة ويقذفون بالعصي والحجارة على غصونها لكي ينزلوا الثمر على الأرض ، وكانت الشجرة تقاسي بمرارة . " هذا صعب " صرخت الشجرة ، " انه ينبغي لأول شخص تمتع بثمرى أن يكافئني بالتوبيخ والتجريح " . هل لي أن أذكر اصدقائنا بأن شجرة الجوز تكون عادة آخر شجرات الغابة التي تورق لأن الثمر يستمد من قوتها .

ان مهمتنا كمفاوضين ليست سهلة . فنحن لا نقبل احتلال جنوب افريقيا لناميبيا كأمر مشروع. وقد قلنا ذلك مرارا وتكرارا ، كما شجبنا نظام الفصل العنصرى . لكن جنوب افريقيا لديها مخاوف وهذا أمر لا يبعث على الدهشة . ونعرف أن أحكام التسوية منصفة وعادلة وسوف تطبق بصورة محايدة . ومن المهم أن لا نقنع فقط جنوب افريقيا ، انما أيضا جميع الأوساط في ناميبيا . واننا بالتفاوض معهم على الحل السلمي نظهر العدالة الدقيقة .

ان الحالة في ناميبيا ، وهذا واقع الحال ، تختلف بدرجة كبيرة عن رود يسيا فيما قبل الاستقلال . ولا تعتبر الأولى نموذجا للثانية . لكننا تعلمنا درسين من رود يسيا يمكن في رأيي تطبيقهما على ناميبيا . الأول ، لقد كان من الممكن ، عن طريق التصميم والعدالة ، من خلال المفاوضات ، اقناع من يمارسون السلطة بصورة غير مشروعة في رود يسيا الجنوبية بالاذعان بصورة طوعية الى الانتخابات تحت رعايا عالمية . وهكذا فقد تبين أن هذه غاية يمكن ادراكها وليست فكرة غير عملية . ثانيا ، ان تسوية لانكستر هاوس لم يكن بالامكان تنفيذها دون تعاون ومساعدة جنوب افريقيا . فدعونا لا ننتقد فقط عندما يكون هناك مجال للنقد بل لنمنح التقدير عندما يكون هناك شيء يبعث على التقدير . فما كان ينبغي لجنوب افريقيا أن تساعد وتناصر حكومة ايان سميث في رود يسيا الجنوبية ، ولكن لو رفضت حكومة جنوب افريقيا قبول تسوية لانكستر هاوس ، ولو لم تفعل أكثر من مجرد سحب دعمها الأساسي خلال مرحلة التنفيذ والانتقال ، لكان من الصعب للغاية ، ان لم يكن من المستحيل ، وضع التسوية حيز التنفيذ . ويعود الفضل في ذلك الى حكومة جنوب

(السير جون طومسون ،
المملكة المتحدة)

افريقيا ، ذلك بأنها ساعدت على تنفيذ تلك التسوية . ان الأمم المتحدة لكي تنفذ تسوية مشكلة ناميبيا ، سوف تتطلب بصورة مماثلة تعاون حكومة جنوب افريقيا ومساعدتها المادية .

ان البديل للسعي الذي نتخذه هو ترك الحرب تزداد بدلا من البحث عن السلم . وهذه حالة تبعث على اليأس ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا : مصالح من سيخدم هذا . وبالتأكيد لن يخدم ذلك مصلحة شعب ناميبيا . لا يمكن لهذا المجلس ولا يتعين عليه أن يضحي بالشعب الناميبي ويتركه ضحية الفوضى والخوف وعدم الاستقرار التي اتسمت بها حياته سنوات عديدة. وسيكون منتهى التنصل من المسؤولية أن نكف عن البحث عن تسوية .

ان مشكلة جنوب غربي افريقيا قد طرحت أول ما طرحت على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦. وقد ظلت مطروحة على الأمم المتحدة خلال فترة وجود الأمم المتحدة تقريبا . ويتم ذلك ضمن سلسلة من القضايا العسيرة الخطيرة المطروحة أمام الأمم المتحدة . وان التصدى لهذه القضايا هو من الأغراض الرئيسية لهذه المنظمة . ونحن في الأمم المتحدة في موقف يسمح لنا بأن ننظر لناميبيا من منظور المشاكل الأخرى المتعلقة بالاحتلال غير المشروع للأراضي وبالحرمان من حق تقرير المصير ، وبعض هذه المشاكل يعود الى سنين عديدة في الماضي بينما نشأ بعضها مؤخرا . وتؤثر معظم هذه المشاكل على الأمن والاستقرار في الأقاليم المحيطة . ومعظمها ينطوى على كوارث، على نطاق مأساوى في بعض الحالات، وتمزيق لحياة السكان .

وفي حالة ناميبيا مع ذلك هنالك بعض الاختلافات الجوهرية . ان أساس التسوية التفاوضية موجود ومقبول بشكل واسع النطاق وحق تقرير المصير هو حق يعترف به الجميع . ومسؤولية الأمم المتحدة واضحة تماما . ولدينا خطة قابلة للتطبيق لتنفيذها . ولدينا فريقان يكمل بعضهما البعض من أعضاء الأمم المتحدة وهما ملتزمان بالعمل من أجل التنفيذ .

وهناك فرصة متاحة لكل منا في هذه المناقشة للمساعدة بتقديم اسهامات بناءة وصياغة مشروع قرار يعزز ولا يقوض عملية التفاوض .

وبالتالي يحدو حكومة المملكة المتحدة الأمل في أن تصدر الرسالة عن اجتماع هذا المجلس، التي تتمثل في الضغوط الملحة المشروعة المبررة من جانب جميع الأطراف لتنفيذ خطة الأمم المتحدة. ونحن نثق بأن المجلس سوف يؤكد على أن التسوية السلمية الفورية تخدم دون شك مصالح جميع شعب ناميبيا والبلدان المجاورة لها بما في ذلك جنوب افريقيا .

المجتمع الدولي محقّ في أن يقول بأن هناك حاجة ملحة للتوصل الى نتيجة . وهذا هو ما نقوله أيضا . والفارق هو أننا نأخذ على عاتقنا المسؤولية العملية عن تحقيق هذا الغرض. واذا ما خلصنا بأننا لا يمكننا القيام بهذه المهمة فاننا سنتركها لآخرين . وفي نفس الوقت فاننا ننوى أن نثابر وننوى أن نحقق النجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

وأعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا السيد بول لوساكا الذى وجه اليه المجلس الدعوة تطبيقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

السيد لوساكا (مجلس الأمم المتحدة لناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، أود باسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن أشكر من خلالكم مجلس الأمن الذى وافق على طلبنا بالاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن ناميبيا . واسمحوا لي ، سيدى ، في بداية مناقشة هامة بشأن مسألة افريقية وعالمية هامة ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو . لقد أعجبنا اعجابا كبيرا بالطريقة التي قام بها وفدكم بادارة أعمال المجلس حتى الآن وخبرتكم ومهارتكم نحن على ثقة من أنكم ستقودون المداولات بشأن ناميبيا الى خاتمة ناجحة .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كما نعرف جميعا هو السلطة الشرعية لادارة ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال . وعلى ذلك فان انعدام التقدم نحو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ولا سيما قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) يسبب لنا قلقا كبيرا . لقد لجأنا الى مجلس الأمن على أمل أن يتسنى لنا معا أن نتوصل الى سبل للتعجيل بتنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا .

ان هذا المجلس قد اتخذ بالاجماع القرار ٣٨٥ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ . ومقتضى هذا القرار أعلن مجلس الأمن

" انه ، من أجل أن يتسنى لشعب ناميبيا أن يقرر بحرية مصيره من الضرورى أن تجرى انتخابات حرة باشراف الأمم المتحدة ومراقبتها من أجل ناميبيا بأسرها بوصفها كيانا سياسيا واحدا " . (القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الفقرة ٧)

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى وافق بمقتضاه على تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ المقترحات الرامية الى التوصل الى تسوية للحالة في ناميبيا وأنشأ كذلك ، تحت سلطة مجلس الأمن ، فريقا تابعا للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية من أجل مساعدة الأمين العام

" لضمان التبكير باستقلال ناميبيا عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها " (القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الفقرة ٣)

وبعد أن انقضت خمس سنوات تقريبا على اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فان خطة الأمم

المتحدة لم تنفذ بعد ،بل ان جنوب افريقيا قد ازدادت ترسخا في ناميبيا اليوم عما كانت عليه فـــي عام ١٩٧٨ وأدخلت المزيد من القوات الى ناميبيا لتعزيز احتلالها غير الشرعي للاقليم وللقيام بأعمالها العدوانية ضد شعب ناميبيا والدول الافريقية المستقلة في المنطقة على حد سواء .

وخلال هذه السنوات الخمس قيل لنا انه قد أجريت محادثات مع جنوب افريقيا من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وفي كل مرحلة من هذه المحادثات أدخلت جنوب افريقيا وحلفاؤها عناصـــر جديدة تستهدف تعويق تنفيذ خطة الأمم المتحدة . والآن يقال لنا ان تنفيذ هذه الخطة يجـــب أن يكون مرتبطا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا وهذه مسألة لا صلة لها على الاطلاق بمسألة تنفيذ خطة الأمم المتحدة واستقلال ناميبيا .

لقد حان الوقت لأن يفكر المجلس فيما حدث في السنوات الخمس التي انقضت منذ اتخـــاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقد حدث هذا حتى يتسنى اتخاذ تدابير تصحيحية . وخـــلال السنوات الخمس أجريت محادثات بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة خارج اطار الأمم المتحدة . وقامت بهذه المحادثات مجموعة من الدول تعرف أحيانا باسم مجموعة الاتصال الغربية ، دول متحالفة بصـــورة وثيقة مع جنوب افريقيا . ونظرا لأن المحادثات قد أجريت خارج اطار الأمم المتحدة فقد أدخلـــت مسائل لا صلة لها بخطة الأمم المتحدة . وعليه يبدو أن بعض أعضاء مجموعة الاتصـــال قد قـــرر استخدام المحادثات المتعلقة باستقلال ناميبيا كأداة لتحقيق مصالحه الجماعية ، رابطا بين استقلال ناميبيا وعبارات بالية عن الحرب الباردة . وهكذا فان شعب ناميبيا قد أصبح رهينة لمصالح ذاتيـــة جماعية لبعض الدول .

ونحن في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا نعتقد أن الوقت قد حان لأن نعيد كل المحادثات المتعلقة باستقلال ناميبيا الى الأمم المتحدة . ان مجلس الأمن ، وكذلك الجمعية العامة ، قد أكدا من جديد في قرار تلو الآخر المسؤولية القانونية والرئيسية للأمم المتحدة ازاء ناميبيا .

وفي الاعلان الذى صدر عقب اختتام أعمال المؤتمر الدولي الذى عقد في مقر اليونيسكو في باريس لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال ، يؤكد المؤتمر :

"ان ناميبيا ، وفقا لقرارى الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د ا - ٥) ، مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة يضطلع بهـــا من خلال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، سلطة الادارة القانونية للاقليم الى ان ينال الاستقلال ويعرب عن تأييده القوى لجهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تأدية الولاية التي عهـــد به اليه" . (S/15757 ، الفقرة ٥)

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ملتزم بالتحقيق المبكر لاستقلال ناميبيا ، ويعتقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على نحو لا لبس فيه أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال الأساس الوحيـــد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . وعليه ، فان المجلس يرفض بحزم المحاولات المستمرة التي يبذلها عضو في مجموعة الاتصال الغربية ، ألا وهو الولايات المتحدة ، ويبذلها أيضا نظام جنوب افريقيا لاعاقـــة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولاقامة صلة أو توازن بين استقلال ناميبيا وقضايا لا صلة لها بالموضـــوع ، ولا سيما انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ويرى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن استمرار المحـــاولات الرامية الى اقامة هذه الصلة لا تعيق عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا فحسب وانما تشكل أيضا تدخلا صارخا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية .

ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا مع دول خط المواجهة ونيجيريا قد بذلت كل ما هو ضرورى وواجب من أجل تقديم تنازلات لتمكين الأمم المتحدة من المضي بتنفيذ خطتها بشأن ناميبيا . وفي آب/أغسطس ١٩٨٢ ، كان لدى دول خـــط المواجهة ونيجيريا بالاضافة الى سوابو انطباع ان تقدما قد أحرز في المشاورات التي جرت في نيويـــورك بينها من ناحية وبين مجموعة الاتصال الغربية من ناحية أخرى . وقد بدا اذ ذاك أن المسألة الوحيدة التي تعوق تنفيذ خطة الأمم المتحدة هي المسألة الانتخابية ، اى ، ما هو النظام الذى يجـــب استخدامه في الانتخابات الناميبية ، وهي مسألة لا تزال دون حل نظرا للأساليب التعويقية التي تتبعها جنوب افريقيا .

ولزيادة تعقيد الأمور ، ادخل عنصر جديد في المشاورات منذ حزيران/يونيه ١٩٨١ . ان الولايات المتحدة ، وهي عضو في مجموعة الاتصال الغربية ، وجنوب افريقيا قد بدأتا علنا ورسميـــا

بربط المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد أصبح واضحا عندئذ أنه في أي وقت تقوم فيه سوابو ودول خط المواجهة بتقديم تنازلات في هذه المشاورات ، ستدخل مسائل جديدة ، ولا سيما عناصر دخيلة ، من أجل اعاقة تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

وقد أدى هذا الاسلوب بعملية المفاوضات بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الى توقف تام ، مؤديا بذلك الى مأزق خطير للغاية . وعليه ، فالحالة في ناميبيا بصفة خاصة ، وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ، قد أصبحت بالغة الحساسية وتقتضي حلا عاجلا قبل أن يفلت زمام الأمور . وهذا التقييم المتعلق بالمخاطر الكامنة في الأزمة الحالية قد أعرب عنه بجلاء الأمين العام للأمم المتحدة عندما قام ، في أوائل هذا العام ، بزيارة عدد من الدول الافريقية ، بما فيها دول خط المواجهة .

وبموجب القرار ٤٣٩ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، طالب مجلس الأمن أن تتعاون جنوب افريقيا مع مجلس الأمن ومع الأمين العام في تنفيذ القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وحذر مجلس الأمن جنوب افريقيا من أن عدم تعاونها سيرغم مجلس الأمن على أن يعقد اجتماعا فوريا للبدء في اتخاذ الأجراء اللازم بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع منه ، حتى يمكن ضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وانني أتساءل : من منا يمكنه أن ينكر أن جنوب افريقيا قد رفضت التعاون مع مجلس الأمن في تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ؟ وأتساءل أيضا : من منا يمكنه أن ينكر ان الهجمات العسكرية المستمرة على أنغولا من قبل جنوب افريقيا هي أعمال عدوانية لا مبرر لها ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ؟

لقد آن أوان أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ اجراء صحيح بموجب ميثاق الأمم المتحدة لضمان تعاون جنوب افريقيا مع الأمم المتحدة ، وأن هذه الدول التي حالت دون قيام مجلس الأمن باتخاذ تدابير فعالة لتحقيق ذلك يجب عليها أن تعترف بأنها هي أنفسها لم تقنع جنوب افريقيا بالتعاون مع الأمم بشأن ناميبيا . وعليه ، فهل نحن نطلب الكثير عندما نناشدها أن تنضم الينا جميعا وأن تمكن مجلس الأمن من أن يؤكد من جديد على سلطته بشأن مسألة ناميبيا ؟

لقد عانى شعب ناميبيا بما فيه الكفاية لقد تعرض للقسوة الوحشية والتعذيب والمذابح من قبل نظام لا ضمير له ، نظام يفخر بنفسه اذ يعمل خارج معايير المسلك الدولي .

لقد أخذنا الطريق لاجتماع مجلس الأمن هذا من " مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز " الذى عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، الى " المؤتمر الدولـــي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال " الذى عقد في باريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . ولقـــد أكد لنا هذان المؤتمران التاريخيان اعتقادنا بأننا لا بد أن نتقدم الى مجلس الأمن .

اننا هنا الآن امام مجلس الأمن من أجل أهداف محددة نأمل أن نعمل على تحقيقها سويـا . فنحن أمام مجلس الأمن لكي نعيد المحادثات بشأن ناميبيا داخل اطار الأمم المتحدة . اذ أنه الاطار الوحيد الذى أنشئ بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهو الاطار الوحيد الذى يمكن من خلاله أن ندعو الأمين العام للأمم المتحدة الى القيام بكل حيوية بمهمة المساعي الحميدة وبعثة السلم الى ناميبيا وبقية الجنوب الافريقي . وهو الاطار الوحيد الذى تحظى فيه الحالة في ناميبيا بالاستعراض المستمر من جانب مجلس الأمن الذى يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة ان يقدم اليه تقريرا ، بأسرع وقت ممكن ، يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

أود ، بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أن أعرب عن امتناننا للأمين العام للأمـــم المتحدة على تقريره الأخير المتعلق بمسألة ناميبيا والوارد في الوثيقة S/15776 بتاريخ ١٩ أيار/مايـــو ١٩٨٣ . وينبع امتناننا من تقديرنا لسلاسة ووضوح الهدف في هذه الوثيقة . لقد أكد الأمين العـــام أن التسوية لمسألة ناميبيا يجب أن تستند الى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقد أشار الـــى

" ضرورة البدء بسرعة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

(S/15776 ، الفقرة ١٤)

وقد أوضح بجلاء أنه فيما يتعلق بالمسألة التي بدا أنها تعرقل الاتفاق الختامي لخطة الأمم المتحدة ألا وهي النظام الانتخابي ، فقد أكد له :

" ان جميع الأطراف قد اتفقت على أنه يجب تسوية هذه المسألة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى أنه يجب ألا تتسبب هذه المسألة في تأخير تنفيذ ذلك القرار "

(المرجع نفسه ، الفقرة ٨)

لقد بين الأمين العام بجلاء أن مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا هي بالتأكيد خارج مجال القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأنها :

" لم تثر ولم تكن متصورة في المفاوضات السابقة التي جرت بشأن ناميبيا " .

(المرجع نفسه ، الفقرة ١١)

وعلاوة على ذلك ، فقد أشار الى المخطط الذى قيل أن من المنوى تنفيذه باقامة مجلس لخلق حياة دستورية في ناميبيا ، بالعبارة التالية : " لقد أكدت لحكومة جنوب افريقيا ضرورة احترام الأحكام ذات الصلة للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، فيما يتعلق بالانتخابات الداخلية التي لا تعترف بها الأمم المتحدة " .

لقد جئنا هنا الى مجلس الأمن لنعلن أن سياسة الربط التي تأخذ بها الولايات المتحدة هي سياسة تهدف الى أن تحمي المصالح الوطنية لها واثارة المجابهة بين الشرق والغرب . ونحن لسنا هنا للمجابهة ، ولا يصح أن ينظر الى مسألةناميبيا من خلال منظور العلاقات بين الشرق والغرب .

ان أنغولا بلد مستقل ، ونحن واثقون تماما من أن أنغولا سوف تنشأ أيضا كدولة مستقلة . فدعونا من الآن فصاعدا ، أن نزيل هذه الصلة . ومن البيان الذى ألقي بعد ظهر اليوم يبدو لنا أن المملكة المتحدة قد أزالت للتوّ هذه الصلة بالنسبة لها . فدعونا ننظر الى هذه الصلة كما ينبغي أن ننظر اليها : انها ثمن وضعته جنوب افريقيا وبعض حلفائها الغربيين لقاء استقلال ناميبيا .

وناميبيا هي مسؤولية الأمم المتحدة الأولى ، ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الكاملة ، مسؤولية التعجيل بتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليقرر مجلس الأمن الوسائل التي يرغب أن يحقق بها هدفه الرامي الى التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أيا كانت هذه الوسائل . وفي نفس الاطار ، ينبغي أن يكون الأمين العام ، في رأينا ، في موقف يسمح له بمتابعة نفس الغرض بأية وسيلة للمشاورات والاتصالات يراها مناسبة . وهدفنا الرئيسي اعادة التأكيد على الدور المركزى الذى يجب أن يكون للأمم المتحدة في مسألة ناميبيا .

نعتقد أنه طالما يستمر احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، فان سياسة جنوب افريقيا التي تهدف الى اشاعة الاضطرابات وعدم الاستقرار ضد كل الدول الافريقية المستقلة المجاورة سوف تستمر . وسوف يستمر نظام الاحتلال غير المشروع والبغيض لأرض ناميبيا في العمل على تحقيق أهدافه ، وارتكاب أعمال العدوان ضد كل البلدان المجاورة الأخرى . وهذا في رأينا ، محور السلم والأمن في الجنوب الافريقي . هذا الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام بريتوريا لا بد من ادانته وانهائه على الفور . ولا بد من وقف تعنت بريتوريا . وفي هذا الصدد ، فاننا

نعجب ، لماذا ، في آب/أغسطس ١٩٨٢ ، قيل لنا أن المسألة الوحيدة التي لا تزال تعوق تنفيذ خطة الأمم المتحدة هي النظام الانتخابي الذى سوف يستخدم في انتخابات ناميبيا . فهل لا تزال هذه هي المسألة الوحيدة المعلقة ؟ أم أن هناك مسائل أخرى تعوق تقدم ناميبيا نحو استقلالها المشروع ؟ فلندع هؤلاء الذين لديهم الاجابات أن يتقدموا في هذه المناقشة لعرض حججهم دون أى لبس أو غموض .

ان منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز وكل البلدان المحبة للسلام قد اشتركت مع سوابو في اعلان استعدادها للشروع فورا في تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . فدعونا نرى اذا ما كانت جنوب افريقيا وأصدقاؤها يمكنهم أن يقابلوا هذا الاستعداد بالمثل . ان تقدم ناميبيا نحو الاستقلال لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك . وعلى مجلس الأمن أن يضمن التغلب على مثل هذا التأخير . فلن يستطيع المجلس ، الا عن طريق تجديد تفانيه واخلاصه للتنفيذ الفعلي لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أن يضطلع بمسؤولياته بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي . ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق الا عن طريق حصول ناميبيا على استقلالها في وقت مبكر .

ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يشارك كليا في التقييم الذى قدمه الأمين العام للامم المتحدة في تقريره الذى أشير اليه آنفا . لقد توصل الأمين العام الى استنتاجات ملائمة نوافق عليها ، نحن في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، كل الموافقة . وأود أن أقتبس هنا من الفقرة ١٦ من التقرير حيث يقول الأمين العام : " ومن الواضح أن للتأخير في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) آثارا مخربة ليس على ناميبيا ذاتها فقط وانما على آفاق مستقبل يسوده السلم والازدهار أيضا للمنطقة ككل " .

وفي ضوء كل هذا ، لا يخالجنا شك في انه قد حان وقت العمل الآن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مجلس الامم المتحدة لناميبيا علي بيانه وكلماته الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو السيد سام نجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الذى وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت وأعطيه الكلمة .

السيد نجوما (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، في مستهل خطابي ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم كما أشكر عن طريقكم أعضاء مجلس الأمن للسماح لي بالمشاركة في هذه المداولات خلال هذا الاجتماع الهام .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم لكم بالتهنئة ، سيدى ، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو . انه ليسرني حقا ان أرى ابنا بارزا من أبناء افريقيا ، ودبلوماسيا محنكا له خصال سامية ، في شخص وزير خارجية زائير ، يرأس هذه المداولات في هذه المرحلة الحرجة في نضال الشعب الناميبي من أجل التحرر والاستقلال الحقيقي .

وهكذا ، نشعر بالطمأنينة لأنه تحت قيادتكم القديرة سوف يتمكن المجلس من الاضطلاع بواجباته الهامة بنجاح .

ويستمد وفد سوابو قوة ملهمة كبرى اذ يرى حضور هذا العدد الكبير من وزراء الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين الذين تكرموا بقبول الحضور الى نيويورك بغية المشاركة في هذه المداولات . ونحن ممتنون حقا للدول الاعضاء في كل من منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز لتفويضهم عدة وزراء خارجية للحضور الى هنا وطرح مطلب جماعي امام هذا المحفل الموقر من أجل التعجيل باستقلال ناميبيا وفقا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ، ولا سيما على اساس قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) .

ومما يثلج صدورنا حقا أن نلحظ أنه بالاضافة الى اولئك الوزراء ، هناك وزراء خارجية آخرون ومسؤولون كبار من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا موجودون هنا لنفس الغرض .

بالنسبة لنا ، فان هذه المشاركة على هذا المستوى الرفيع، والجدية التي تم بها كل هـــذا التحضير لهذا الاجتماع العام، في جميع مراحله تلقيان الضوء على وجود توافق آراء عالمي واضح على الحاجة الماسة الى تحقيق ناميبيا الاستقلال باعتبار ذلك أمرا ملحّا ، ودون أية شروط مسبقـــة أو أى تسويف . كذلك فان المطلب أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الأولى في تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أى عوائق خارجية .

منذ أحد عشر عاما ونصف العام خلع علىّ مجلس أمن شرفا نادرا باعتبارى أول مقاتل من أجل الحرية يلقي خطابا في هذا المحفل . واليوم لا أكاد أستطيع أن أكبح تلك الرغبة في أن أتذكر تلـك المناسبة التاريخية ولكن بمزيج من المشاعر . انني ، من ناحية، أتذكر بشعور متجدد بالرضا المناخ المناسب والجدية اللذين سادا خلال اجتماع مجلس الأمن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١ . ومـــن الطبيعي أنني وزملائي في وفد سوابو قد تأثرنا تأثرا حقيقيا ، وشد من عضدنا تلك التعبيرات المتكررة عن التأييد لنضالنا والتضامن معه من قبل أغلب المتكلمين أثناء المناقشة . لقد غادرنا نيويورك وقـــد تعزز اقتناعنا بأن توافق آراء عالميا جليا قد تم التوصل اليه بشأن الحاجة الملحّة لانهاء الاستعمـــار في ناميبيا على وجه السرعة . كذلك شعرنا بالطمأنينة لعلمنا أن المجتمع الدولي من جانبه ســـوف يكثف من جهوده نحو اتخاذ التدابير الفعالة والعملية ضد جنوب افريقيا العنصرية كما نص على ذلـك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن ناميبيا ، ومن ثم سوف ينهـــي الى غير ما رجعة السيطرة العنصرية والقمع الاستعمارى والاستغلال الأجنبي في ناميبيا . كان هـــذا هو الجانب الايجابي للموقف الذى أتاح أساسا للتفاؤل .

ومن الناحية الأخرى، يتعيّن علىّ أن أسجل هنا بمشاعر الأسف والاستياء العميقين أن بلدى الحبيب، ناميبيا ، لا يزال محتلا من قبل جيش استعمارى كبير لجنوب افريقيا قوامه حوالي ١٠٠ ٠٠٠ جندى، يقوم في تعاون فعال مع بعض الدول الرأسمالية الرئيسية بتحويل ناميبيا الى دولة عسكريـة وتعريض الجماهير الناميبية يوميا الى المعاناة التي لم يسبق لها مثيل على شكل قتل عمد ىوالاختطـاف واختفاء الضحايا فترات غير محدودة ، وتعريضهم للتعذيب المستمر، في معسكرات الاعتقال وغيرهـــا من مراكز الاعتقال الفاشية، وابادة القرويين الأبرياء والطرد الاجبارى لمجتمعات كاملة لأغراض سياسية وعسكرية وتدمير الممتلكات بما في ذلك الماشية، وانتهاك الأعراض وغير ذلك من أعمال التخويـــف . ان هذا البناء العسكرى الضخم وحكم الارهاب قد أدّيا الى موقف حرج حيث نجد اليوم أن هناك جنديا عنصريا لكل ١٢ من الناميبيين .

وعلى غرار الأسلوب المميز للنظام الفاشي فان هذا النظام المحتل مسؤول عن الاختفاء المستمر للمواطنين الناميبيين . ان جوهانس كاكوفا وجوهانس ناكاوا وماتياس اشيمبه على سبيل المثال لا الحصر قد اختفوا دون أثر منذ ١٩٧٩ في كواكوفيلد واوفامبولاند . وحالة أخرى صارخة هي مذبحة أسرة امبولو في اوشيكوكو التي تضمنت قتلا عمديا لأسرة بأكملها تتكون من ١٠ أفراد في آذار/مارس ١٩٨٢ . وثمة حالة أخرى توضح بجلاء نوع الفظائع التي ترتكب يوميا ضد شعبنا ، وهي حالة كازيرتوماس . وكما يحدث كثيرا للعديد من الناميبيين الذين يزج بهم في السجون العنصرية ، سلّم هذا الشخص الى مزارع أبيض لكي يستخدمه كيد عاملة رخيصة . لقد تعرّض وهو في الحقل لأعمال التخويف المستمرة واتّهم بما يطلق عليه عبارة ارهابي وقتل بوحشية في آذار/مارس ١٩٨٣ . علاوة على ذلك قتلت قافلة عسكرية لجنوب افريقيا اشر ليكووا عن عمد وهو يعمل في أرضه ، وذلك لأنه عضو في سوابو .

هذه الفظائع تتم تحت ستار حالة الطوارئ الراهنة ، والأحكام العرفية ، وغير ذلك من القوانين التعسفية وغير القانونية التي يسنها الحاكم العام المزعوم الذي أعطى الحرية المطلقة لرجال الجيش والشرطة في اطلاق النار بغية القتل .

وغني عن القول انه بينما تستمر هذه الفظائع التي تمارسها الدولة وعمليات الارهاب والقمع دون هوادة من جانب طغمة الفصل العنصري ضد شعبنا ، فان الموارد الطبيعية لناميبيا تنهبها بطريقة اجرامية الشركات عبر الوطنية الطائشة لدول منظمة حلف شمال الأطلسي التي وضعت مصالحها الأنانية في تحقيق المكاسب وشواظها الاستراتيجية فوق الحقوق العادلة والمصالح المشروعة لشعب ناميبيا .

ويبدو الموقف أكثر شططا وموضع معارضة لأنه يتم في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، والمرسوم رقم ١ الذي اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ١٩٧٤ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، وأخيرا وليس آخرا يعود هذا بالضرر على الناميبيين أنفسهم .

هذا هو الجانب السلبي لمشكلة ناميبيا وما يتطلبه الأمر الآن على وجه الالحاح هو القيام بعمل ايجابي وليس مجرد نداءات أو وعود جوفاء بشأن تقدم مضلل وخادع لا أساس له من الصحة .

لقد صادف اجتماع مجلس الأمن في عام ١٩٧١ الذكرى السنوية الخامسة لانهاء ولاية جنوب افريقيا العنصرية على ناميبيا وتولي الأمم المتحدة السلطة القانونية المباشرة على بلدنا . ومع ذلك

أودّ أن أؤكد للمجلس أنه لا تحدوني أية رغبة في أن أقدم حسابا تاريخيا لقرار الجمعية العامـــة فـي ١٩٦٦ ولا لآثاره القانونية بشأن هذا الموضوع . ويكفي أن أقول ان بعض الدول الغربية الأعضـــاء الدائمين في مجلس الأمن عمدت الى الادّعاء بوجود مشاكل فيما يتعلق بانهاء الولاية وسعـــت الـــى تقويض جميع الجهود الرامية الى التنفيذ الكامل والفعال لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) في ١٩٦٦ .

تذكرون أنه من أجل توضيح هذا المقصد ذاته قرر مجلس الأمن ، بين أمور أخرى ، أن يقـــدم المسألة الى محكمة العدل الدولية طالبا رأيا استشاريا ، أي :

" ما هي الآثار القانونية لاستمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا على الدول ، رغـــم قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ؟ "

ومع ذلك ، أود أن أذكر بايجاز ما قلته عندما جاء دوري للاسهام في المناقشة التي دارت عام ١٩٧١ . لقد قلت مايلي :

" ان دورة المجلس هذه قد انعقدت لمناقشة طرق ووسائل تنفيذ المقررات السابقة للجمعية العامة ، بالاضافة الى قرارات مجلس الأمن ، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ . ان محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكما لا لبس فيه عندما ذكرت في الفقرة ١٣٣ من الفتوى مايلي :

" . . . لما كان استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير قانوني ، فان على جنوب افريقيا التزاما بأن تسحب ادارتها من ناميبيا فورا وأن تضع بذلك حدا لاحتلالها للاقليم " .

وقد ذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " عند مناقشتها هذه الفتوى ما يلي :

" بهذا الحكم التاريخي الصادر بأغلبية ١٣ ضد ٢ بددت المحكمة كليا الضباب القانوني والسياسي الذى خيم لسنوات على وضع تلك المستعمرة الألمانية السابقة " (S/PV.1588 ، الفقرتان ٩٠ و ٩١) .

وقد ذكرت أيضا مايلي :

" ان الأمم المتحدة تواجه أكبر وأخطر تقويض عمدى لمبادئها منذ انشاء المنظمة ولذا ، فان مجلس الأمن كهيئة عهد اليها بالمسؤولية الأولى في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، لا ينبغي ولا يجوز له أن يخفق في اتخاذ اجراء رسمي وحاسم " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٩٢)

واستطرد بياني كما يلي :

" من يستطيع أن يشك في أن هناك قضية قد نشأت تفرض على مجلس الأمن اتخاذ اجراء بشأنها كما تنص المادتان ٤٠ و ٤١ ؟ ان الوحيدين الذين يساورهم الشك في ذلك هم الدول الغربية الكبرى . وهي تفعل ذلك ، لا لكون الموقف في ناميبيا لا يهدد السلم والأمن الدوليين ، ولكن لأنها تريد أن يستمر عملاؤها في جنوب افريقيا في تزويدها بالأيدى العاملة الرخيصة ، الأمر الذى يحقق ارباحا هائلة لمستثمريها . فالى متى تستمر تلك الدول - التي تدعي أنها رائدة المساواة والديمقراطية وحرية التعبير - في السعي

الى اشباع نهمها ومطامحها الذاتية الى الأمور المادية ضاربة بعرض الحائط قيمة الحياة البشرية ؟ كيف يمكن أن يوصف الموقف في ناميبيا بأنه موقف سلمي بينما تتسلح جنوب افريقيا حتى أسنانها ، بأحدث أسلحة التدمير ؟ وكيف يفسر المرء كون جيش جنوب افريقيا يقاتل اليوم في أنغولا وزمبابوى وموزامبيق وناميبيا ؟ كيف يفسر المرء التهديدات المستمرة ضد الدول الافريقية المستقلة ؟ . . . وأخيرا ماذا يصبح القانون الدولي اذا كانت البلدان الممثلة هنا تستطيع أن تتجاهل ، دون عقاب ، أى تفسير لقانون ليس لصالحها ؟ .(المرجع نفسه ، الفقرة ٩٤) .

هذا ماكنت أريد قوله .

لقد رأيت أنه من الملائم أن أبدى تلك الملاحظات لكي ألقي الضوء على نقطتين .

أولا — يخلص من بعض ما استشهدت به توا ان الموقف في ناميبيا وما حولها لا يزال اليوم كما هو عندما وصفته أمام مجلس الأمن في عام ١٩٧١ ، فيما عدا — وأقول ذلك بمشاعر الألم — ان المعاناة البشرية وتدمير الممتلكات القيمة قد تزايدا الى أبعاد مزعجة بسبب القمع الاستعمارى المستمر الذى يرتكبه نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وهيمنته العنصرية وعدوانه الاقليمي بالاضافة الى أعمال أخرى لزعزعة الاستقرار في أنحاء المنطقة .

ثانيا — أردت أن أدحض وأشجب وأرفض بعض الأفكار الشائعة التي تروجها الدوائر الامبريالية العدوانية والعسكرية لصالح جنوب افريقيا العنصرية . فلقد زعموا أن المغتصبين العنصريين لديهم ما يشار اليه على انه " اعتبارات أمن مشروعة " في المنطقة . وفي معرض ذلك سيقت بعض الذرائع المشينة والخارجة عن الموضوع في محاولة لتبرئة الطغمة العنصرية في بريتوريا من اجرامها وقرصنتها ضد الجماهير الافريقية التي تطالب باستعادة حقها في الحرية والتحرير الوطني . وفوق ذلك ، فان قضية جنوب افريقيا العنصرية ، التي لا يمكن الدفاع عنها ، قد عرضت فيما يتعلق بناميبيا ، بطريقة تجعل الضحايا يبدون كمعتدين أو أشرارا بينما يبدو المعتدون الحقيقيون والمتدخلون الأجانب والمحتلون غير الشرعيين لبلدنا وكأنهم ضحايا لعملية " ابادة جماعية " مزعومة .

لقد تعود المجتمع الدولي على ذلك السلوك المتغطرس والمتحدى من جنوب افريقيا العنصرية . ان سجلها في الرفض الدائم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها . ولسحب ادارتها

الاستعمارية غير الشرعية من ناميبيا ، لا يزال مصدر قلق عميق يقتضي علاجا فوريا ومتضافرا . ان نظام الفصل العنصرى ومظاهره التدميرية الاقليمية قد لقيا ادانة عالمية النطاق ، وقد أعلن أن هذا النظام القمعي المتقادم العهد جريمة ضد الانسانية . بل الواقع ان عددا من الاتفاقيات والبيانات الدولية انما اعتمد من أجل قمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة على ارتكابها . وبالمثل ، فان سجل الفصل العنصرى لجنوب افريقيا في الارهاب الدولي قد ظهر في منشورات عديدة ، وهو يستخدم كأساس لحملة واسعة النطاق للتعبئة من أجل اتخاذ اجراء ايجابي ومحدد ضد تلك الدولة المنبوذة ، النازية الجديدة ، من أجل اجبارها على قبول المطالب السياسية للشعب الافريقي داخل البلد ، ووضع حد لذلك الاحتلال الاستعمارى غير الشرعي في ناميبيا ، والكف عن العدوان على الدول الافريقية المستقلة .

ان الناس في كل انحاء افريقيا يعلمون أن جنوب افريقيا العنصرية هي عدوهم الأول . لقد منحت نفسها الحق في أن تهاجم عسكريا أية دولة افريقية وأن تحتل أراضيها . ويواصل النظام تماديه في نشر الفصل العنصرى الذى يقوم على الارهاب وأعماله العدوانية واثارة عدم الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة بحجة أو بأخرى ، وهو ينفذ ذلك في ناميبيا المحتلة وفقا لبرنامج يقوم على القوة العسكرية بينما يقوم - تمشيا مع أسلوبه المزدوج الذى فقد مصداقيته - باظهار أنه يقبل ما يسمى بالاجراءات الدستورية الجديدة ، كما أنه لا يزال يتشدق فقط بأنه يشجع المشاورات المتعلقة باستقلال ناميبيا . فما الذى يمكن للمرء أن يفعله سوى أن يعلن أن الموقف في منطقتنا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ؟

وما يكشف أيضا عن العقلية الغريبة للبيض المسيطرين من الحزب الوطني هو أنهم وصلوا على نحو خبيث بمكر الاشقاق الافريكاني على الذات ــ أى ما يدعى بالعقلية الدفاعية ــ الى درجة الكمال . ان هذا يعني أنهم يعتبرون أنفسهم في موضع كراهية وابادة تامة مصطنعة . وكل ذلك ما هو الا تلفيقات من خيالهم العفن . وبالطبع هناك معارضة تامة وعلى نطاق عالمي للفصل العنصرى ؛ وهناك صرخة قوية من أجل الديمقراطية في جنوب افريقيا تقوم على أساس مبدأ رجل واحد ، صوت واحد ؛ كما أن هناك مطلبا عنيدا للاستقلال المبكّر لناميبيا بقدر ما هو للسلم والاستقرار في المنطقة .

ولكن الكفاح لا يستلهم اعتبارات عنصرية ولا رغبة في سلب قطاعات معينة من السكان ممتلكاتها أو في أن ينكر على الأفراد قسطهم العادل في المجتمع . ومن ثم فان هذه الادّعاءات غاشمة ولا أساس لها .

لقد علمنا خلال العامين الماضيين ــ حيث عانينا فيهما من المصائب والمحن ــ أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعو الى " قبول جنوب افريقيا على نطاق أوسع في الاطار العالمي للأمن الغربي " . هؤلاء هم أنفسهم الذين احتضنوا علانية الدولة العنصرية باعتبارها حليفة صديقة . والمحصلة النهائية لهذه السياسة هي أن استقلال ناميبيا قد تأجل مجددا ، وأن معاناة شعبنا قد طالت ، حيث سيبقى رهينا بمطامح الولايات المتحدة . يالها من أنانية ويا له من نفاق .

اسمحوا لى في هذا السياق أن أدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بالموقف الداخلي في ناميبيا ، كي أوضح لكم أن المحتلين غير الشرعيين ليس لديهم أية نية مهما كانت للسماح باستقلال ناميبيا على الأمد الطويل .

فبالرغم من أن جنوب افريقيا قد أجبرت على قبول فكرة استقلال ناميبيا ، فان حكام الفصل العنصرى لم يتخلوا بعد عن طموحهم التقليدى للابقاء على ناميبيا كمستعمرة مباشرة أو مستعمرة جديدة للمستوطنين البيض في جنوب افريقيا ؛ وفشل بريتوريا في السنوات الأخيرة في انشاء قوة سياسية موثوق بها تكون على استعداد لخدمة المصالح الاستعمارية الجديدة لجنوب افريقيا ومطامحها في ناميبيا ، فان نظام الفصل العنصرى ترك دون خيار سوى الاعتماد على آلته العسكرية لمواصلة احتلاله غير الشرعي لبلدنا . وفي هذا الصدد ، تحولت ناميبيا الى حامية كبيرة محاصرة . فقد قام نظام الفصل العنصرى بوزع ١٠٠ ٠٠٠ جندى في أنحاء البلاد . كما أقام على طول وعرض المناطق الشمالية من أراضينا ٧٥ قاعدة عسكرية كبرى ومعسكرات عديدة . ويجرى توسيع هذه القواعد باستمرار وكذلك تحصينها

بكثافة وتزويدها بكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وعدد متزايد من الدبابات وحاملات الجنـــود المدرعة وغيرها من المركبات العسكرية والطائرات الحربية . وثمة أيضا تسليح عام لكل البيض في ناميبيا ، فكل شاب أبيض من الذكور في ناميبيا يتراوح عمره بين ١٦ و ٣٠ سنة مطالب بموجب القانون أن يـؤدي خدمة عسكرية مدة سنتين في جيش جنوب افريقيا للاحتلال . ويلي ذلك خدمة مدة ٢٤٠ يوما فيمـــا يسمى بقوة المواطنين أو المغاوير . وبالاضافة الى ذلك فان الكثيرين منهم يستدعون للخدمة طـــى الصعيد التعبوي فترات غير محددة . ومؤخرا بدأت المؤسسة العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا أيضا في استدعاء السيدات البيضاوات للخدمة في قوات المغاوير والمواطنين . وعلاوة على ذلك زج بالشباب السود الناميبيين في عملية العسكرية باستخدام شتى وسائل الضغط التي يطبقها جيش جنوب افريقيـــا للاحتلال . وقد بدأت هذه العملية جعل الخدمـة العسكرية تشمل أيضا الناميبيين السود فـــي كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وذلك باستخدام القسر والرشوات المالية الكبيرة .

وبتطبيق الخدمـة العسكرية الالزامية على جميع الشباب السود من الذكور، نشأ اتجاه متزايد لاضفاء الطابع العسكري على المدارس بحيث أصبح الطلاب أحد الأهداف الرئيسية للتجنيد الالزامي . فوزارة التعليم التابعة لنظام الاحتلال ترسل بصورة منتظمة رسائل تعميمية الى جميع المدارس تطلـــب فيها من مديريها تسجيل كل الشباب الذين سيبلغون سن ١٦ عاما . ويراد بذلك تسهيل ما يسمـى بعملية الاستدعاء . ان المعلمين الافريقيين يشهدون بصورة متزايدة مدارسهم يحتلها جنود جنـــوب افريقيا الذين وضعوا هناك من أجل محاولة تعزيز فكرة اعتبار أن جيش جنوب افريقيا محسن اجتماعـــي وكي يعملوا بصورة متزايدة كمخبرين .

ان هؤلاء الناميبيين السود الذين أدمجوا في الجهاز العسكري للاحتلال التابع لجنوب افريقيا ، اما لضرورة اقتصادية أو بسبب أشكال أخرى من الضغط، يوزعون في احدى الوحدات القبلية، شبـــه العسكرية المعروفة باسم الحرس الوطني ، أو في ما يسمى بقوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية . وأصبحـــت هذه الوحدات معروفة بأعمالها الوحشية وأعمال القتل التي يقوم بها جيش جنوب افريقيا ضد السكـــان المدنيين في ناميبيا . وهذه الوحدات، بعبارة أخرى، تستخدم بصورة متزايدة في ارهاب السكـــان المحليين . وهذه المؤسسات القبلية يقصد بها أن تكون بذورا وأرضا خصبة للحرب المدنية من أجـــل ناميبيا مستقلـــة .

هذا هو النطاق والطبيعة اللذان بلغتهما المحاولات الكريهة التي تقوم بها جنوب افريقيـــا من أجل وضع السكان الناميبيين تحت سيطرة بريتوريا العسكرية الوحشية والقمعية وتحت الرقابة الدائمة.

ثمة بعد آخر لعملية اضفاء الطابع العسكري هو انشاء ما يسمى بالقرى المحمية وتحصيـــن المدن، خصوصا في المناطق الواقعة في شمال ناميبيا: كاوكوفيلد في الشمال الغربي واوكافانغو فـي الشمال الشرقـي.

وكما كان الحال بالنسبة للحرب الأمريكية في فييت نام والحرب في رود يسيا التابعة لسميث، فان الهدف الاستراتيجي لجيش جنوب افريقيا من وراء انشاء ما يسمى بالقرى المحمية هو محاولة عـزل المقاتلين من المغاورين التابعين لنا عن جماهير الشعب، ولغرض السيطرة التامة لجيش الاحتلال على حركة شعبنا المضطهد. لقد أصبحت جميع المدن تقريبا في تلك المناطق قواعد عسكرية لجنـــوب افريقيا؛ فأحيطت المدن بأبراج الاتصالات العسكرية وأبراج المراقبة المزودة بالمدافع الرشاشة الـى أن ملأت الأفق المحيط بهـا.

ولأن بريتوريا قد فشلت في ايجاد بديل سياسي موثوق لادامة سيطرتها على ناميبيا فـــان النظام الحاكم يعتمد بصورة متزايدة على قواته العسكرية والأمنية لاطالة احتلاله لبلدنا. وهـــذا الاعتماد المتزايد على الجيش يعني أيضا أن القادة العسكريين في جنوب افريقيا قد أصبحت لهـــم الغلبة التي كانت يوما للمديرين الاستعماريين المدنيين في التأثير على سياسات بريتوريا تجاه ناميبيا.

والدليل على النفوذ القوى الذى يمارسه الجنرالات على سياسة جنوب افريقيا تجاه ناميبيا قد بدأ في الظهور بصورة أوضح في العام الماضي عندما قام اللواء بيتر فان در ويستزين ، رئيس المخابرات العسكرية لجنوب افريقيا ، والعميد جان جلدنهايس ، رئيس الجيش ، والعميد شارلز لويد قائد قوات جنوب افريقيا في ناميبيا ، بالسفر الى واشنطون في مناسبات عديدة لمناقشة نظرائهم في البنتاغون بشأن المسألة الناميبية .

ومن المعتقد أن هؤلاء الجنرالات ، الذين يعملون في مشاركة استراتيجية مع مؤسسة البنتاغون ، هم الذين ابتدعوا ما يسمى مسألة " الربط " . كما أنهم لعبوا دورا حاسما في التأثير على القرار الذى اتخذه مؤخرا نظام بوثا بالتخلص من الدمى العميلة لهم في تيرنهول . فقد أحس الجنرالات أن عملاء تيرنهول يضيعون الملايين من " الراندات " دون تحقيق العائد السياسي اللازم لبريتوريا . ورأت المؤسسة العسكرية ان الأموال المذكورة ينبغي أن تحوّل الى الجيش لتمكينه من الاستمرار في احتلال ناميبيا .

وقصارى القول ان استمرار اضفاء الطابع العسكرى على ناميبيا من جانب جنوب افريقيا قد حوّل أجزاء كبيرة من بلدنا الى منطقة حرب مستمرة ، والوجود العسكرى الواسع النطاق في البلد هو الأداة الأساسية في يد بريتوريا لمحاولة ادامة سيطرتها واستعمارها لناميبيا بوصفها المنطقة الحاجزة الأخيرة بين تلك الدولة العنصرية والدول الافريقية المستقلة الواقعة الى الشمال .

وفي وجه هذا الطغيان الاستعمارى ، وأعمال الارهاب والعدوان الفاشية التي يرتكبها عنصريو الفصل العنصرى ضد شعبنا ، ظلت المقاومة الوطنية لشعبنا قوية لم تتضاءل على الاطلاق . وبالاضافة الى ذلك ، فان الدعم الذى تقدمه الجماهير المضطهدة في ناميبيا الى سوابو ، الممثل الوحيد الحقيقي للشعب الناميبي يتزايد دائما ويتعمق . كما أن شعبنا رفض تماما عملاء تيرنهول ، وتهاوى عدد من الكيانات الدستورية والسياسية الزائفة تحت الهجمات العنيدة من جانب سوابو والمقاومة المتضافرة من جانب الشعب ذاته .

لقد أوضحت من قبل ان نظام الفصل العنصرى كان دائما يعتبر نفسه دولة عظمى في المنطقة ، وينظر الى افريقيا بأسرها نظرته الى مرتع لمطامحه التوسعية ، مستخدما الابتزاز الاقتصادى والعدوان العسكرى كأداتين لسياسته .

وفي هذا الاطار ، فان جنوب افريقيا العنصرية قد شنت ـ على سبيل المثال ـ عدوانا عسكريا مستخدمة ناميبيا كمنصة انطلاق ضد شعب جمهورية انغولا في شكل غزو عسكرى واسع النطاق واحتلال عسكرى استمر منذ اب/اغسطس ١٩٨١ كما أنها شنت هجمات عسكرية ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، عن طريق عملائها المحليين ، ضد جمهورية موزامبيق الشعبية وزمبابوى وليسوتو وجمهورية سيشيل . وأصبحت أنغولا وموزامبيق الساحة الأساسية لحملة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريتوريا . فهناك يستخدم النظام على نطاق واسع عملاءه في ما يسمى بحركة المقاومة الموزامبيقية ويونيتا . ولبلوغ هذه الغاية ، فان هذا النظام يقوم على نطاق واسع بتدريب وتجنيد وتمويل وتسليح ونقل ووزع وقيادة وانقاذ المرتزقة الأجانب والعملاء المحليين ورجال العصابات من هذه البلدان واليها .

وفي حالة يونيتا ، فان جنوب افريقيا العنصرية تستخدم قواعدها العسكرية في ناميبيا والأجزاء المحتلة من اقليم انغولا لتصعيد أنشطتها الرامية الى زعزعة الاستقرار ضد جمهورية أنغولا الشعبية . وعلى وجه التحديد ، يستخدم العنصريون قواعدهم في اوندانغو وغروتفونتين ورونتو واومباشا ورواكانا واهوبوهو في ناميبيا للقيام بهذه الأعمال الغادرة .

ان ما أكدته في عام ١٩٧١ أمام هذا المجلس قد أيده ، بعد أربع سنوات ، الرفيق الرئيس جوزيه ادوارد و دوس سانتوس ، الذى كان اذ ذاك وزير خارجية أنغولا ، عندما قال في ١٩٧٦ في أديس أبابا ، بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية المكرس لمشكلة أنغولا ، ما نصه :ـ

" في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، غزت قوات جنوب افريقيا أنغولا بهدف فرض حكم أجنبي آخر على الشعب الانغولي " .

وأضاف

" ان هدفنا هو تعبئة جماهير شعب انغولا لوقف هذا العدوان وطرد هذه القوات المعتدية النشطة في بلدنا بالتواطؤ مع المنظمات التي خانت الشعب الانغولي والأفارقة كلهم ، وذلك بالسعي الى عقد تحالفات مع جنوب افريقيا " .

بعبارة أخرى ، فان الشعب الانغولي كان ضحية للعدوان العنصرى قبل وقت طويل من استقلال بلده ، وهذا العدوان ازداد منذ ذلك الوقت الى أبعاد يصعب تخيلها .

ان هذا المجلس يدرك تماما مخططات جنوب افريقيا المشؤومة التي حالت حتى الآن دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي أيدها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ومنذ اعتماد ذلك القرار اختلق نظام بريتوريا العنصرى كل الاعذار للحيلولة دون حصول ناميبيا على استقلالها في وقت مبكر .

وقد تجلى التعنت والمماطلة اللذان يميزان هذا النظام خلال الاجتماع السابق على التنفيذ ، الذى عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . وعلى عكس تطلعات المجتمع الدولي بأن يتم الاتفاق على الترتيبات النهائية ، رفض نظام بريتوريا التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار مع سوابو والموافقة على موعد لوضع الفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، وبالتالي بدء عملية التنفيذ .

وكما هو معروف ، فان سوابو ــ من جانبها ــ كررت استعدادها الكامل للتوقيع على اتفاق بوقف اطلاق النار فورا ، وجددت التزامها بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه بغية ضمان انتقال ناميبيا انتقالا سلسا وسلميا الى الاستقلال .

ان وفد سوابو ليشعر بالعرفان للأمين العام للأمم المتحدة لاصداره تقريره الأخير في وقت مناسب قبل الاجتماع . وقد وجدنا التقرير يتسم بالجدية والأمانة والصراحة في عرضه التطورات التي وقعت منذ فشل اجتماع جنيف ، وخصوصا المسائل الأجنبية الدخيلة التي أدت الى الجمود الحالي .

وفي هذا الصدد ، لا بد ان اؤكد ان سوابو تشاطر تماما في الملاحظات الختامية الواردة بتقرير الأمين العام ، الصادر بتاريخ ١٩ ايار/مايو ١٩٨٣ في الوثيقة S/15776 ، وخاصة الفقرات الثلاث الأخيرة منه ، وفي رأينا أن هذه الفقرات تعكس الوضع الراهن للأمور عكسا دقيقا وتبين من هو المسؤول عن هذا الطريق المسدود .

وفي هذا الصدد وافقت سوابو على حماية الأقلية البيضاء وممتلكاتها لأننا نؤمن بأنه يتعين على ناميبيا المستقلة في المستقبل أن تحمي جميع مواطنيها . وبهذه الروح وافقـــت سوابو على بحث الاقتراحات التي تحتوى على المبادئ الخاصة بالجمعية التأسيسية والدستور لناميبيا المستقلة ، رغم ان لدينا بعض التحفظات الجدية على الطريقة التي أحيل بها ذلـك النص الى الأمين العام .

وأود من جهة أخرى ، استنادا الى الولاية التي تلقيتها من اللجنة المركزية لسوابو، أن أبين بشكل قاطع وبكل وضوح ، ان حركتنا ، بعد أن راجعت تاريخ المفاوضـــات ودور ما يسمى فريق الاتصال الذى تقوده الولايات المتحدة ، قد خلصت الى نتيجة مؤداها ان هذا الفريق قد فقد الارتباط الملائمة بنص وروح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وان هذا الجهد بمجموعه قد تحول الآن الى مجرد عملية انقاذ للعنصريين البيض ، محتلي ناميبيا بصورة غير مشروعـــة . وقد استفردت اللجنة المركزية لسوابو على وجه الخصوص حكومة ريغان التي أقحمت مسألـــة خارجية بسبب تعاطفها العلني في جنوب افريقيا ، دولة الفصل العنصرى ، في عملية تصفية الاستعمار في بلادى ، وتلك المسألة هي ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبيـة من جمهورية أنغولا الشعبية . وقد رفضت اللجنة المركزية رفضا قاطعا سياســة الربط غير العادلة والمتعجرفة والخرقاء وغير المعقولة هذه ، وادانتها بشدة . وترى سوابو ان الشعـــب الناميبي المقهور يستحق أن يتمتع بالاستقلال دونما تأخير أو مراوغة أو فرض أية شروط .

وبناء على ذلك خلصت سوابو الى أن دور الدول الغربية الخمس لم يعد دور الوسطاء المخلصين فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لذلك لا بد من العمل على إثناء هذه الدول فورا ، وخصوصا حكومة ريغان ، عن محاولاتها الشريرة لاختطاف عمليـــة التفاوض الناميبية واستغلالها لخدمة مآربها الاقتصادية والاستراتيجية الخاصة .

ولا يغيب عن بالنا الموقف المحمود الذى اتخذته حكومة فرنسا بشأن مسألة الربـــط أو الموازاة والذى بينه السيد كلود شيسون وزير الخارجية ، في المؤتمر الدولي الذى عقـــد مؤخرا في باريس لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال . واننا نهيب بالأعضـــاء الآخرين في ما يسمى فريق الاتصال أن يظهروا شجاعة معتقداتهم ويقتدوا بالمثل الـــذى ضربته فرنسا بالتخلي علنا عن هذا العمل التطفلي الشائن المفروض بلا داع .

نمثل مرة أخرى أمام مجلس الأمن راجين اعتماد تدابير فعّالة ومحددة ضد نظـــام بريتوريا العنصرى المتمرد ، ونناشد هذا المجلس بصفة خاصة أن يتحمل مسؤوليته الأولى فـي تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي صادق عليها مجلس الأمن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونؤمـــن بقوة بأنه يجب ضمان السلطة الشرعية للأمم المتحدة على ناميبيا ، وذلك عن طريق الاشـتراك المباشر للمنظمة في جميع الجهود الرامية الى حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . وفـــي هذا الصدد يقوم رأينا المدروس على أنه ينبغي تعزيز دور الأمين العام للأمم المتحدة في كل الترتيبات العملية ذات الصلة بتنفيذ خطة الامم المتحدة . لأن الأمين العام هو الذى انيطت به المسؤولية عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وهو وحده الذى يتحمل هذه المسؤولية وليس البريطانيون أو أى عضو اخر من أعضاء فريق الاتصال ؛ فهم قد عيّنوا أنفسهم . لذلـــك أشجب ما ذكره الممثل البريطاني قبل قليل ، من أنهم يودون أن يستمرا في انغماسهم غيـــر المشروع في مسألة ناميبيا .

وعلاوة على ذلك يتعين على مجلس الأمن أن يرغم جنوب افريقيا على أن تلتزم التزامـــا ثابتا باستعدادها للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار مع سوابو كما نصت على ذلك خطـــة الأمم المتحدة ، وبذلك تمهد الطريق للبدء في عملية التنفيذ . وينبغي على الأمين العـــام ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن يبحث مسألة الشروع في الاتصال الفورى مع أطراف النزاع وأن يبلغ مجلس الأمن كلما تطلب الامر .

لقد عانى الشعب الناميبي فعلا فترة طويلة ، بما في ذلك المذابح الواسعة النطاق التي ذهب شعبنا ضحية لها أثناء الاحتلال الألماني ، تنفيذا لأمر الابادة الامبراطـــورى ، والتي أدت الى القضاء على قسم كبير من سكان البلد . وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤوليـــة خاصة عن اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع المزيد من أعمال الابادة الجماعية التي ترتكب ضـــد شعبنـــا .

اسمحوا لي ، قبل أن أختتم كلمتي ، أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب ، نيابة عن اللجنة المركزية لسوابو ، عن تقديرنا للأمين العام على جهوده الدؤوبة الرامية الى تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . وبالمثل نعرب عن شكرنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بقيادة الأخ السفيـــر

بول لوساكا ، سفير زامبيا ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، على التأييد المستمـر لسوابو ولقضية الشعب الناميبي ، وعلى جميع برامج المساعدة التي لا غنى عنها ، والتـي يضطلع بها مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، سعادة السفير ميشرا .

في الختام نرجو مخلصين ونتوقع أن توجه جلسات مجلس الأمن هذه كامل الانتبـاه الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بناميبيا اللذين اعتمدهما مؤتمر باريس في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ . ونحن مدينون بالكثير لجميع الذين أدت جهودهم المتضافرة الى نجـاح مؤتمر باريس الأخير ، وفي مقدمتهم مصطفى نياسي ، رئيس وزراء السنغال ووزير خارجيتهـا ، والأمين العام للامم المتحدة ، ومدير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والأمين العام للمؤتمـر المذكور ، وموظفو الأمم المتحدة جميعا .

اخيرا أتمنى لو كانت الحالة مختلفة وأن يكون استقلال ناميبيا قد تحقق بالفعـل ، واتمنى لو كنت في غنى عن تكرار العبارات التالية من الكلمة التي ألقيتها أمام مجلس الأمن في ١٩٧١ . بيد أن الحقيقة هي ان هذه ليست الا أمنيات ، وعليه أجد نفسي مضطرا لتكرارها مرة أخرى بسبب العدوان السافر الذى يشنه نظام جنوب افريقيا العنصرى :

" أود أن أعلن ، باسم شعب ناميبيا ، أنه ، ما لم تعمل هذه الهيئـة الموقرة بصورة حاسمة على ضمان انسحاب جنوب افريقيا من اراضي ناميبيا الدوليـة ، لن يبقى لدينا أى بديل سوى مواصلة الكفاح المسلح بكثافة اكبر ، اننا لا نحـب سفك الدماء ، غير أننا عندما نتصدى لحكومة مثل حكومة جنوب افريقيا ، التي تؤمـن بالعنف وسفك الدماء ، يتوجب علينا أن نكون على استعداد لمجابهتها بوسائلها . ان كفاحنا قد يطول ويمتد ؛ وقد يكون دمويا ومكلفا من حيث الأرواح البشرية ؛ ولكنه ثمن نحن على استعداد لدفعه من أجل استقلالنا " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على الكلمات الرقية التي وجهها لي .

أعطي الكلمة الان لممثل موريشيوس الذى يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية في الأمم المتحدة عن شهر ايار/مايو ١٩٨٣ .

السيد موديف (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما أن الفرصة قد سنحت لي يوم الاثنين الماضي أن أقدم التمنيات الطيبة والاحترام المعتاد من قبل وفد بلادى الى رئاسة هذا المجلس ، فانني في مستهل كلمتي سوف أقوم بواجب التحية الطيبة لهؤلاء الذين يضفي وجودهم البارز في هذا المحفل مكانة خاصة على عملنا .

وهكذا أود أن آحيي الممثلين والمناضلين من الحركة الوطنية لتحرير ناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وممثلها سام نوجوما الذين قدموا من أرض المعركة للاشتراك في هذه المداولات .

وأود كذلك أن أهنئ الذين جاءوا الى نيويورك لكي يشاركونا الأفكار بشأن مشكلة ناميبيا والوسائل التي تستخدم من أجل تحقيق أهدافنا ، أمثالكم سيدى ، على الرغم من واجباتهم الوزارية والادارية الجسام التي يضطلعون بها في بلدانهم .

وأود كذلك أن أشكر رئيس حركة عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة لطلبه عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن نتيجة للتوصيات التي أصدرتها قمة نيودلهي في اذار/مارس وتوصيات منظمة الوحدة الافريقية .

وفي النهاية ، أود أن أعرب عن التقدير لأميننا العام الذى قدم في ١٩ ايار/مايو تقريرا دقيقا محايدا ومحددا بشأن تطور الظروف التي تكتنف اليوم قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بناميبيا .

وهناك اعتباران يقوم عليهما هذا البيان الذى سوف يكون وثيق الصلة بالموضوع وفي قدر الامكان . الأول، احتراما لهؤلاء الموجودين هنا كمقاتلين على خط الجبهة ، أو كوزراء أو رؤساء لمختلف المجالس أو اللجان المعنية بناميبيا ، من الافضل أن ندعهم يخبرون المجلس بتفصيلات مختلف جوانب المشكلة . الثاني ، نظرا لعدد المتكلمين ، يجدر بنا أن

نتجنب التكرار وأن نهيئ لهم الوقت الذى يحتاجونه ونعطي أنفسنا الفرصة لكي نبحث الخطوات التي سوف تتخذ . ولذلك فان رئيس المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة يضطلع هنا بدور حافز ومهمته في هذا المنعطف من مناقشاتنا هي تركيز اهتمام المجلس على بعض النقاط المحددة. وهذه النقاط على سبيل المثال ، هي كيف تفكر الأطراف الرئيسية المعنية الآن ؟ ما هي العقبات التي تحول دون تطور الموقف ؟ كيف يجرى التفكير في هذه العقبات وما هي التدابير التي سوف نتخذها لتحقيق أهدافنا ؟

وليس من قبيل المبالغة أن نقول ان الشعور السائد لدى شعب ناميبيا وممثلي دول خط المواجهة والافارقة وبلدان عدم الانحياز هو مزيج متفجر من الاحباط والثورة . وبنفس المرارة يشعر الآخرون ، قاصيهم والداني ، الذين يتابعون باهتمام التطورات في الجنوب الافريقي ويهتمون بسيادة الدول وبحق الشعوب في تقرير المصير وتعزيز حقوق الانسان . وطوال سنوات الآن ، يمثل الموقف في ناميبيا تحديا لارادة المجتمع الدولي ولسلطة الأمم المتحدة التي اضطلعت بالمسؤولية عن هذا الاقليم . لقد اعلنت دورات الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن طوال ثلاثين عاما ان الوجود المستمر لجمهورية جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي . والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يحدد خطة الامم المتحدة لناميبيا قد خرج الى حيز الوجود منذ عام ١٩٧٨ . ومن المهم أن نتذكر وأن نكرر هنا أن حكومة جنوب افريقيا لها التزام حيال هذه الخطة . ومع ذلك فان ناميبيا لم تتحرر بعد . وهي ليست اليوم محرومة من حق تقرير المصير والسيادة بسبب احتلال أراضيها فقط، بل ان شعبها أيضا بمقتضى تنظيمات معينة مشتقة من توصيات لجنة اودن دال لا يمارس حقوق الانسان الاساسية كسائر بني البشر ، ألا وهي التمتع الحر بالحياة ، وحرية الحركة وحرية الاقامة . ويسلّم ميثاق الأمم المتحدة بهذه الحقوق لجميع الشعوب . ان قوى التدخل طوال عدة سنوات قد جلبت الدمار والموت على السهول الشمالية وعلى رمال كلهارى . وخلف أكواخ القش والمعدن المدبب للبنتوستانات ، جلب الغزو الموت والدمار لشعوب أنغولا وزامبيا وزمبابوى وموزامبيق وليسوتو . ان الاجتماع الأخير الذى عقدته بلدان عدم الانحياز في نيودلي ومؤتمر باريس الذى عقد في الشهر الماضي لنصرة كفاح الشعب الناميبي قد قيّما

هذه الانتهاكات وعززا موجة السخط الدولي التي أدت بمجلس الأمن الى عقد اجتماعه اليوم. لقد اختبرت عملية المفاوضات الطويلة التي قطعتها التدخلات العسكرية من حين لآخر صبر المجتمع الدولي بصفة عامة وبلدان عدم الانحياز والبلدان الافريقية بصفة خاصة . وطوال هذا الوقت أبدت دول خط المواجهة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية حكمة سياسية واعتدالا كبيرا . ورغم احساسها بخيبة الأمل ازاء التقدم البطيء للمفاوضات ومرارتها لرؤية نفسها هدفا لحراب الجند ، فانها لم تتوقف قط عن تحرى كل الوسائل الممكنة لبلوغ التسوية السلمية . وانطلاقا من واقعيتها فقد مضت الى حد قبول التعديلات الهامة التي أدخلها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على القرار الأصلي ٣٨٥ (١٩٧٦) . وتباحث بعزم مع فريق الاتصال الغربي على أمل أن يؤدى الضغط الذى ستمارسه تلك الدول الصناعية على جنوب افريقيا في النهاية الى تحرير ناميبيا . الا أنها تشعر بخيبة الأمل والمرارة . ونحن نضم صوتنا اليها قائلين أنه بعد ثلاثين عاما من الألم والدموع فان اجتماع مجلس الأمن هذا بلا شك هو الاجتماع الأخير الذى قد يكون بوسعه أن يحافظ على هذه الرغبة في الحوار والاعتدال . وفي المرة القادمة التي نعود فيها الى هذا المحفل ، هل سيكون ذلك ، في أحسن الأحوال ، لكي نحيط علما بأمر راهن آخر، أو ، في أسوأ الأحوال ، لكي نناضل من أجل احتواء آثار صراع عام ؟ نأمل أن يكون في ذلك وضع أساس ترتكز عليه خطة للانتعاش الاقتصادى والاجتماعي لناميبيا في ظل السلم الذى سيسود في النهاية .

وهناك الخلفية التي سوف نعمل بمقتضاها على تسلق جدار الطريق المسدود بأن نضع سلّم المسؤوليات الذى تهيأ لنا لكي نتغلب على ذلك الطريق .

وتوجد عناصر مقررة أربعة ترتبط بتطور الموقف في الجنوب الافريقي وهي : تسويف بريتوريا ، صعوبات تنفيذ قراراتنا ؛ عمل مجموعة الاتصال الغربية ؛ ومفهوم الربط أو التوازى .

ان موقف بريتوريا من ناميبيا قد تراوح بين السيطرة الأبوية المتعجرفة خلال الخمسينات والعدوان القاتل خلال الأشهر الأخيرة . ان الآمال السامية التي تتضمنها المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم السابقة تتحدث بانتشاء عن الرفاهية والتنمية والحتمية المقدسة للتمدين ، وهذه قد ضرب بها عرض الحائط منذ البداية شأنها شأن جميع قرارات الأمم المتحدة التي صدرت في أعقابها .

ومنذ عام ١٩٤٦ ان ذلك البلد بالرغم من توقيعه على ميثاق الأمم المتحدة في العام السابق قد اختار أن يتجاهل أحكام المادة ٧٣ الخاصة بالتنمية والفصل الثاني عشر بشأن مسؤوليات مجلس الوصاية . وعندما تختار احدى الدول عمدا انتهاك الميثاق الذى ساعدت على صياغته في عام ١٩٤٥ ، والذى يحمل توقيعها الى جانب توقيعات ٥٠ عضوا آخر من المجتمع الدولي ، فانها بذلك ترتكب أول خطأ في سلسلة الأخطاء التي تؤدى لا محالة الى التجاوزات التي أعقبتها وأعني تقسيم الأراضي ، ونزع ملكية الأراضي الخصبة واقامة المعازل " البانتوستانات " ، والقوانين المناهضة للارهاب ،والرقابة ، والسجن التعسفي واحتقار الرأى العالمي ، والعنصرية وزعزعة الاستقرار والغزو ، وباختصار تلك السلسلة الجهنمية من الكراهية والعنف .

ان الأحداث التي وقعت خلال عطلة نهاية الاسبوع الماضي تنذر بالشر . اننا نأسف لهذا التصعيد ونناشد الجميع أن يظل الموقف تحت السيطرة بالقدر المعقول الممكن ، ذلك الموقف الذى يمكن أن يتطور الى صراع عام يمكن أن يؤدى الى نتائج خطيرة بالنسبة للأمن ، بل انه ، كرد فعل ، يمكن في الحقيقة أن يؤثر على من يريدون من بيننا أن يساعدوا كل من يحاولون تحقيق الحرية المستندة الى النظام والكرامة .

لقد كرس الأمين العام جانبا من تقريره السنوى في العام الماضي للحديث عن المتاعب التي تواجهها الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والامتثال لها . ان اضمحلال سلطة الأمم المتحدة وضعف دورها حتى الآن فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولي ، هما من القضايا التي ينبغي علينا أن نواصل اعطاءها أكبر قدر من الاهتمام . واننا جميعا من هذا المبنى المطل على " الايست ريفر " نستخدم اللغة الادبية وتعج خطبنا بالاشارات الى ما هو عادل وما هو

ظالم والى القانون والحق . اننا نتصرف كدعاة لفلسفة " كنت " الاخلاقية التي تتحدث عن الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الدول وزعمائها ، ومع ذلك فان الحتميات القاطعة التي نتصرف في ظلها فيما يتعلق بالاخلاقيات التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية يرد عليها المناصرون لمذهب المنفعة مثل ميكيافيلي ، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بالأمن والمصالح القومية والتبادل التجاري . وقد أظهر " كنت " أن هذه الأفكار ذاتية مثل تلك الأفكار المتعلقة بالحقوق الأساسية والعدالة ، بل تنطوي على قدر أكبر من الذاتية . هناك اذن قدر من المثالية داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بما ينبغي أن تكون عليه اخلاقيات العلاقات الدولية . ومن ناحية أخرى فاننا نواجه بمذهب المنفعة الذي تعتنقه الدول ولا سيما الدول القوية ، التي رغم كونها أعضاء في الأمم المتحدة تتصرف في حقيقة الأمر تصرفات تنم عن خيانتها للاهتمامات التي تقول عنها أنها تمثل اهتماماتها العالمية ، الا وهي القواعد التي يتضمنها ذلك المرجع المشترك المفترض أن الميثاق يمثله .

اننا هنا نناشد ضمير الشعوب في جميع أنحاء العالم ولا نملك حتى الآن الأساليب اللازمة لترجمة تلك المناشدة وهذه النداءات الى حقيقة ، الا ان نسعى من أجل تحقيق ما يمكننا تحقيقه باستخدام " الخوذات الزرقاء " ، وما يمكننا أن نفعله من خلال الاتصال وايفاد المبعوثين واقتراح العقوبات . ومع ذلك ينبغي علينا أن نبحث عن سبل لتدعيم دور هذه المنظمة ووقف تدهور سلطتها . وانتظارا للاتفاقات الدولية التي يمكن أن تقيم سلطانا قضائيا عالميا وتقيم حكومة عالمية ذات سلطات حقيقية ، فان ناميبيا ، التي نحن مسؤولون عنها مسؤولية مباشرة ، تتيح لمنظمتنا فرصة لأن تؤكد بصوت عال واضح مسؤولياتها الدولية . وان تحقيق نجاح سياسي ودستوري في هذا المجال ، خلال السنة الحالية ان أمكن ، سيكون له أثر أكبر بكثير من خطبنا الطويلة من أجل اعادة تعزيز هيبة وسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

وقد انقسمت الآراء فيما يتعلق بدور وفاعلية مجموعة الخمسة وسيقول البعض أنها قد حلت محل الأمم المتحدة وميعت قراراتها ، وانها ، الى حد ما قد قوضت هيبتها وسلطتها . وهذا اللوم يتردد بالفعل اذ يقال انها قد اسهمت في تأخير تطبيع الموقف في الجنوب الافريقي نظرا

لما قيل من أن ذلك لا يتطابق في أساسه مع مصالح البلدان الصناعية التي تعرض مواد الحرب وتناصر حقوق الانسان . وان المرء ليشعر بالقلق ازاء الثروات المعدنية الجوفية في ناميبيا وازاء السردين واللوبستر وشبكات المصالح المالية ، والتقلبات المفاجئة في سوق الاوراق المالية ، والآثار التي تتعرض لها العمالة المحلية داخل الدول الأخرى المعنية ، أكثر من شعوره بالقلق ازاء الاستقلال الوطني واقرار العدالة والانتخابات والأمن الداخلي .

ومع ذلك فان فرضية الاسلوب الملتوى أو غير المباشر من مزاياها أنها توفر المقدمات المنطقية لعمل فعال في موقف من الواضح فيه أن القيمة المعنوية السامية للقرارات التي تتخذ في نيويورك لا تطبق في بريتوريا . وكجزء من الضغط التدريجي الذى ينبغي ممارسته لهدم حائط الغطرسة والقمع ، لاتزال مشاركة المجموعات أمرا هاما لسببين هما : الاستبدال والاستكمال . ان هذه المجموعات أمامها ، أولا وقبل كل شيء ، دور أهم من ذلك تلعبه عن طريق شبكات المصالح المالية والهيئات العلمية والفنية ، والسيطرة على شبكات الاتصال ووسائل الاعلام ، ومقدار ومدى الاعتماد المتبادل بين تجارتها وعن طريق توريد المعدات الاستراتيجية . اذ يمكنها على الفور وعن طريق الاستخدام الذكي لأساليب الاقناع المتاحة لها ، أن تجعل مضمون قراراتنا محسوسا في ضمير الخارجين عن الرأى . وفي أماكن معينة ان الوصول الى كتب الجيب التي يقرأها الناس هو وصول بطريقة أيسر الى قوى المنطق لديهم ان لم يكن الى قلوبهم .

واى تحليل موضوعي للاتجاهات السائدة بين الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الخاصة والتابعة للدولة خلال السنوات العشر الماضية يوضح الاطار العام لعملية اعادة التوجيه التي تتعلق بقطاع الأعمال والتي تأخذ في اعتبارها الجانب الاجتماعي . والمؤكد أن النشاط التجارى والأموال لاتزال في مقدمة الأهداف الرئيسية الا أن الشركات اعتادت على مراعاة اعتبارات غير تلك الاعتبارات المتعلقة بالربح فيما يتعلق باستراتيجياتها الداخلية — وليس ذلك من قبيل مراعاة الغير بل بسبب الحصافة لانه في المدى الطويل ، كما ذكر ستانلي هوفمان في مدونة للسلوك الاخلاقي للوحوش الضارية :

" ان التعامل مع اولئك الذين ينتهكون بطريقة مفرطة حقوق الانسان يهدد باحداث متاعب في تلك البلدان من شأنها أن تؤدى الى خسائر تتجاوز المدى القصير " .

وذلك هو ما يطالب به المناصرون للابتزاز الجامح .

وتستطيع دول مجموعة الاتصال ، اذا رغبت حقا في ذلك ، أن تواصل مساعدتنا في استخدام نفوذها بطريقة ايجابية وهذا أفضل من أن تلجأ في النهاية الى جزاءات يصعب تنفيذها وربما كانت نتائجها وخيمة بالنسبة الى من سلبت ممتلكاتهم ، وهم الذين نريد أن نسدي اليهم الخدمة .

ويواصل ستانلي هوفمان حديثه قائلا :

" في جنوب افريقيا وناميبيا أن الشركات التي هي جزء من مجموعة الخمس ليس أمامها فقط أن تختار بين المشاركة في الفصل العنصري لكي تستفيد منه ، لكي تعزز مواقفها من ناحية أخرى بل يمكنها أن تكافح من أجل النهوض بسياسات العمل والاسكان والصحة التي تقوض الفصل العنصري " .

وعند افتتاح المؤتمر المعني بنصرة شعب ناميبيا في اليونسكو يوم ٢٥ نيسان/ابريل الماضي عبر أحد وزراء الخارجية لأحد البلدان الأعضاء في مجموعة الاتصال عن هذا المعني قائلا :

" لن يقدم أي من المنتجات العسكرية أو أية قطعة غيار الى بلد الفصل العنصري . ولن تقدم حكومتي أية تسهيلات لهؤلاء الذين يرغبون في الابقاء على العلاقات مع ذلك البلد ، وفي الحقيقة ان تجارتنا قد انخفضت بمقدار ١٨ في المائة خلال عام نتيجة لذلك " .

أليس هذا مثالا يحتذى ، أليس باعثا على التفكير من قبل الاعضاء الأربعة الآخرين في مجموعة الاتصال ؟

ان خليل جبران ، الشاعر المؤثر ذا الرؤى البعيدة في بداية القرن ، يلخص في بيتين من الشعر ما قيل عن مسؤولية الأمم :

(تكلم بالانكليزية) :

" ما أقل ما تعطي حين تعطي مما تملك ، ولكنك عندما تعطي من نفسك ، فهذا هو العطاء الحقيقي " .

(عاود الكلام بالفرنسية) :

دعونا ننتقل الآن الى مفهوم الموازاة أو الربط . فما أن قدمت مجموعة الاتصال خطة من ثلاث مراحل ، وقبلتها سوابو وبلدان خط المواجهة باعتدالها المعهود وحسها الواقعي ، وبدا كل شيء جاهزا لتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بحيث يتحقق استقلال ناميبيا على جناح السرعة ، حتى قدمت مطالب واعتبارات أخرى لا علاقة لها أبدا بالمشكلة المعنية .

لقد قال مفوض الأمم المتحدة السامي لناميبيا ، بحق ، انه من غير المقبول أن يصبح شعب ناميبيا رهينة من أجل اجبار بعض البلدان المجاورة على تنقيح سياستها الخارجية واتفاقيات الأمن التي دخلت فيها بحرية مع البلدان المجاورة . وليست أنغولا في النهاية هي التي تحتل جنوب افريقيا ، فهي لا تملك الوسائل ولا الرغبة لتحقيق ذلك . بل ان أنغولا أكثر بمراحل - اهتماما بتحقيق انتعاشها الاقتصادي واقامة حدود آمنة ، منها باثارة سخط جارتها المشهورة . ان افريقيا وبلدان عدم الانحياز وذوي التفكير المعتدل في العالم أجمع يشعرون بالسخط لأن الالتزام بسحب قوى الدعم قد جُعل شرطا مسبقا لاستقلال ناميبيا . ونحن نشعر جميعا أنه من المرغوب فيه أن يضمن أي بلد أمنه دون اللجوء الى قوات أجنبية . ومن حق كل بلد أن يقرر لنفسه ، وفي سيادة كاملة ، الوسائل التي يراها مفيدة لتعزيز وضمان أمنه . وعلى قدر علمي ، فان مجموعة الاتصال لم تعرب قط عن الحاجة لسحب القوات الكوبية من أنغولا قبل تأمين استقلال ناميبيا المجاورة . انه يتعين علينا جميعا أن نسترشد بالمعايير الواضحة التي نص عليها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لأن انعدام التناسق الذي نتج عن ادخال اعتبارات أخرى بخلاف اعتبارات حقوق الانسان في تسوية مسألة ناميبيا يدمر النسيج الأخلاقي للمبادئ التي أطلقها مجلس الأمن نفسه .

ان مفهوم " الربط " هذا ينبثق من النظرة المانوية للعلاقات الدولية ، ويوفر لدولة ، ارتكبت انتهاكات في ناميبيا ، وعمليات غزو في أنغولا ، وعمليات زعزعة للاستقرار في أماكن أخرى من افريقيا ، امكانية مقاومة الضغوط التي نود ممارستها عليها . وردا على هذا " الربط " الصريح ، الذى لا يتمتع الا بفرص نجاح هزيلة ، والذى لا يسعه اكثر من تأجيل النتيجة التي يرغبها جميع أعضاء المجلس الذين اعتمدوا ووقعوا على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اقترح وسيلة للابتزاز أكثر حصافة على النحو التالي :

" اننا سنزيد بشكل تدريجي جميع أشكال الضغط عليكم . وان الرأى العام في بلادنا والضمير العالمي يعارضان العنصرية والاحتلال غير المشروع لأراضي ناميبيا . ولن نخفف من هذا الضغط الا عندما تقومون بفعل شيء ملموس من أجل حقوق الانسان " .

ولنتذكر أن ميثاق الأمم المتحدة هو وثيقة أساسية أقرتها جميع الأمم ، وهو يذكر تعزيز الاحترام العالمي والاعتراف بحقوق الانسان بين غاياته الأساسية . وان سياسة حقوق الانسان ، وهي سياسة مثيرة للجدل في جوهرها ، تثير مشكلة تتمثل في موائمة الأولويات الوطنية مع الواجبات الأخلاقية المسلم بها دوليا . ان الاختيار بين حملة صليبية من أجل الحرية والديمقراطية وبين حماية المصالح المادية أو الأمن لا يتطلب أن تتخذ الشعوب أوضاعا تقوم على تعذيب النفس ، كما طالب " بروميته " ، بل تتطلب موقفا يتسم بالتفوق والتسامي ، كما كان يفعل " سيزيف " وهو يدحرج صخرته .

وليس هناك سبيل لأن نعزل أنفسنا عن آثار انتهاكات حقوق الانسان الضخمة التي ترتكب في أى مكان آخر . ان التسامي يقربنا من أحد مثل الفكر " كنت " ، وهو لديه المثل الأعلى لرجل الأخلاق السياسي في المدينة ، أو للمحللين السياسيين الرشيدين الذين نمثلهم نحن هنا ، والذين ينحصر واجبهم في العمل تدريجيا على تحويل دورة الثورة المهلكة وتدابير القمع الى صعود لولبي صوب تحقيق نظام جديد أقل وحشية وأقل ظلما .

وبالنسبة لقضية ناميبيا ، المطروحة علينا اليوم ، وفي حالة غيرها من الاعتداءات في كل أنحاء العالم ، أود أن استشهد بما قاله ساندى فوظل سانغ ، في كتاب بعنوان " الكابوس العالمي " عندما قال :

" ان وحشية الانسان ازاء أخيه الانسان ليست شيئا جديدا . انما الجديد هو ما نعرفه عن حجم تلك الانتهاكات " .

وفي الجنوب الافريقي ، نجد أن خطورة حلقة الاضطهاد المفزعة والعنف واضحة للعيان . والأسوأمن ذلك هو احتمال أن تتسع هذه الحالة ، وامكانية امتدادها ، آجلا أوعاجلا ، الى القارة بأسرها .

وملخص بياني مؤكدا أن ما يتحتم علينا هو أن نمضي قدما في العمل الجماعي الذى نحن على وشك الشروع فيه هنا ، حتى يمكننا أن نقيم حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في ناميبيا مستقلة وذات سيادة ، بمنأى عن كل التدخلات في شؤونها الداخلية . وهذا العمل الجماعي الذى يوضع تحت السلطان السامي للأمم المتحدة ، التي تضطلع بمسؤولية ماشرة وأساسية ، لا يستبعد امكانية القيام بضغوط تكميلية يمكن أن تقوم بها سلطات أخرى .

والأمين العام ، في تقريره بتاريخ ١٩ أيار/مايو ، الوارد في الوثيقة S/15776 ، يعرب عن الرأى القائل بأنه (الفقرة ١٨) "بقدر ما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة ، فان المسائل المعلقة الوحيدة هي اختيار النظام الانتخابي وتسوية بعض المشاكل المتخلفة المتصلة بالفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتكوينه . ومن شأن ازالة اثر " الربط " أن يقلل بدرجة كبيرة من العقبات في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولقد استشهدت بخليل جبران من قبل ، وأود في ختام كلمتي أن أستشهد مرة أخرى باحدى قصائده لكي أوضح عدم جدوى الاضطهاد الذى يخمد أنشودة الحرية في ناميبيا وفي أى مكان آخر

(تكلم بالانكليزية) :

" لكم تشعر بالسعادة وأنت تضع القوانين، لكن سعادتك تزداد وأنت تخرقها ، انك تستطيع أن تخنق صوت الطبلة ، وتستطيع أن ترخي أوتار القيثارة ، ولكن من يستطيع أن يمنع القُمْرة من الغناء ؟ " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو صاحب السعادة السيد مصطفى نياسه ، وزير الشؤون الخارجية في السنغال ، ورئيس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، الذي عقد في مقر اليونسكو في باريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعده المخصص على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نياس (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية ، نيابة عن فخامة الرئيس عبده ضيوف ، رئيس دولة السنغال ، وباسم وفد بلادى وباسمي شخصيا ، أن أهنئكم بكل حرارة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ١٩٨٣ . ان روابط الصداقة والتعاون الدائمة القائمة بين رئيسينا ، وبين بلدكم زائير وبلدى السنغال ، تعني أن وفد بلادى سعيد لأن يراكم تترأسون مجلس الأمن ، الذى يناقش من جديد مسألة ناميبيا ، وهي مسألة ذات أهمية لا كبيرة بالنسبة لافريقيا لأنها تتعلق بها مباشرة ، فحسب ، ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي ككل ، ان وفد بلادى على اقتناع بأنه بفضل خصالكم ومهارتكم الدبلوماسية وبفضل خبرتكم العريضة في الشؤون الدولية ، سوف يتوج النقاش داخل مجلس الأمن بالنجاح .

اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة أيضا لكي أحيي الرئيس السابق للمجلس ، السفيرة جين جين كيركباتريك ، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية للطريقة الممتازة التي أدارت بها مناقشات مجلس الأمن خلال شهر نيسان /ابريل .

وأود أخيرا ان أشكركم بكل اخلاص ، كما اشكر أعضاء مجلس الأمن ، للشرف الذى أسبغوه علينا بدعوة وفد السنغال الى المشاركة في هذه المناقشة بشأن المسألة الهامة المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية . ان المجلس ، بهذا العمل ، يتيح الفرصة من جديد للسنغال لتقديم مساهمتها من أجل البحث من جديد عن حل للمشكلة الناميبية ، التي اذا لم تحسم سوف تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان افريقيا ممتنة لكم ، سيدى الرئيس ، للسرعة التي دعوتم بها مجلس الأمن الى الانعقاد لبحث المشكلة الناميبية مرة أخرى ، وذلك بعد التوصيات الصريحة التي أصدرها المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذى انعقد في نيودلهي في آذار/مارس الأخير ، وبعد المؤتمر الدولي لتأييد كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، الذى عقد في باريس من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ .

كما يعلم الممثلون ، فقد شرفني كثيرا أن أترأس - نيابة عن بلدى وبثقة زملائي - مؤتمر باريس بشأن ناميبيا الذى انعقد تطبيقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٢٣٣ جيم . وفي هذا السياق ، لا اعتزم اطلاقا أن أتناول خلفية المشكلة الناميبية ، فتفاصيلها معروفة لنا جميعا . كما لا أود أن أتناول الموقف في ناميبيا نفسها ، وهو الموقف الذى شهد ، نتيجة لتعزيز نظام الفصل

العنصرى القمعي والارهابي ، تطورات مزعجة نوقشت بالتفصيل في ظروف أخرى ، وبصفة خاصة في "هارار" في مؤتمر القمة لرؤساء دول المواجهة في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، وفي نيودلهي في آذار/مارس الأخير ، وفي باريس في نيسان/ابريل ، وفي دار السلام في الشهر الحالي .

وكما يعلم المجلس ، فان المؤتمر الدولي لتأييد كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، اعتمد في نهاية عمله وثيقتين ذاتي أهمية حيوية : اعلان باريس ، وبرنامج العمل من أجل ناميبيا . وهاتان الوثيقتان اللتان تعتبران في رأينا ، خطوة هامة في كفاح الشعب الناميبي من أجل استعادة استقلاله ، قد اعتمدتا ، ويجب أن نؤكد على ذلك ، بالاجماع من جانب المؤتمر الذى ضم في باريس ما يقرب من ١٤٠ بلدا معظمها مثلت على المستوى الوزارى .

ويسرني هنا ، من أجل تنوير مداولات المجلس وتمكينه ، وفقا للرغبة التي أعرب عنها المجتمع الدولي المجتمع في باريس ، من اتخاذ التدابير الضرورية لايجاد حل نهائي للمشكلة الناميبية ، ولأخطر المجلس بما توصل اليه مؤتمر باريس من استنتاجات وبالنقاط الرئيسية للوثيقتين اللتين أشرت اليهما توا .

أولا وقبل كل شئ ، نود أن نوضح أنه ، علاوة على ادانة نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وعنصريه دون تحفظ ، وادانة سياسة الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، فقد سعى المؤتمر بصفة رئيسية الى أن يحدد الأسباب التي منعت ، حتى الآن ، من تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن يقترح تدابير محسوسة في هذا المجال .

وفي الواقع ، لقد أكد كل من اعلان باريس وبرنامج العمل على التدابير التي يجب أن تتخذ من أجل أن تمكن ناميبيا في النهاية من تحقيق استقلالها ، بكل أراضيها ، بما فيها بالطبع والفيس باى وجزر بنجويين وكذلك الجزر الأخرى على الساحل الناميبي .

وكان هذا المؤتمر أيضا فرصة للمجتمع الدولي ككل ، ليجدد ، من ناحية ، تضامنه ودعمه النشط وتأييده المعنوى والسياسي والمادى للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، ومن ناحية أخرى ، لينتقد بشدة مرة أخرى السياسة البغيضة للاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا وأعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها النظام العنصرى في بريتوريا ضد دول المواجهة ، وبصفة خاصة جمهورية أنغولا الشعبية .

وبالاضافة الى المبادئ المقبولة دوليا التي يذكر بها اعلان باريس في عبارات واضحة ، فان هذا الاعلان وثيقة تاريخية ذات بعد سياسي لا يقبل الجدل ويؤكد مؤتمر باريس رسميا بهذا الاعلان حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا متحدة وفقا لتطلعاتها المشروعة وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، يؤكد اعلان باريس أنه طبقا لقراري الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) و ٢٢٤٨ (د إ - ٥) ، فان ناميبيا تعتبر تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، التي كانت حصيلة انهائها انتداب جنوب افريقيا في ١٩٦٦ أن فوضت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالسلطة التنفيذية والقانونية على اقليم ناميبيا حتى يتحقق استقلاله .

ويدين الاعلان دون تحفظ سلوك التحدي المستمر الذي تعارض به جنوب افريقيا المجتمع الدولي ، وكذلك رفضها المستمر تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع ، وفي هذا السياق ، يدين الاعلان أيضا المناورات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا من أجل التعطيل ، محاولا بذلك ، عن طريق ذرائع سياسية غير مقبولة فرض تسوية داخلية لمشكلة ذات طبيعة عالمية أكد عليها مرة أخرى مؤتمر باريس .

ويشجب الاعلان أيضا تعزيز جنوب افريقيا عسكريا ودعم قدرتها النووية التي تشكل تهديدا حقيقيا للقارة الافريقية ولكل البشرية . وفي هذا الاطار ، أدان المؤتمر الانتهاكات وعدم الالتزام بحظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن ، وبصفة خاصة في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ، وشجب بشدة مسلك بعض البلدان والمؤسسات المالية ، التي تنتهك قرارات المجتمع الدولي ، والتي مازالت تقدم كل أنواع المعونة لنظام بريتوريا .

كما شجب الاعلان أيضا سياسة " الالتزام البناء " المزعومة التي تأخذ بها بعض البلدان الصناعية ازاء جنوب افريقيا ، التي يستفيد نظامها من تفهمها ، كما رفض بصورة قاطعة أي " رباط" من شأنه تشويه المسألة الناميبية بعنصر دخيل هو عنصر النزاع بين الشرق والغرب .

فلقد شعر مؤتمر باريس، في الواقع ، أن المسألة كانت وستظل مسألة انهاء استعمار ، ويجب أن تسوى على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، الذي يتضمن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

هذه باختصار هي النقاط الأساسية في اعلان باريس ، التي أوصى المؤتمر جميع الحكومات والمنظمات والشعوب الملتزمة بتحقيق السلم والعدل ان تراعيها عن كثب والحاح من أجل وضع تدابير تحرر ناميبيا بسرعة من الاحتلال غير المشروع المفروض عليها من جانب نظام بريتوريا العنصرى .

وفيما يتعلق بخطة العمل ، يجب ان نشير ببساطة الى ان مؤتمر باريس حث الدول ، بانتظار فرض عقوبات الزامية شاملة بواسطة مجلس الأمن ، على أن تتخذ تدابير اقتصادية ، فردية وجماعية ضد نظام جنوب افريقيا ، حسبما هو وارد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

ان خطة العمل الخاصة بناميبيا والتي اعتمدها مؤتمر باريس تدور حول نقاط أساسية معينة يمكن تلخيصها فيما يلي: أولا ، فرض جزاءات الزامية شاملة وفورية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛ ثانيا ، تقوية حظر السلاح ضد جنوب افريقيا والمقاطعة التامة لنظام بريتوريا وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛ ثالثا ، مناشدة الحكومة البريطانية منع تصدير معدات الرادار الى جنوب افريقيا ؛ رابعا ، التنفيذ الدقيق للمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا والوقف الفورى للنهب المشين للموارد الطبيعية للأراضي الناميبية ، بما في ذلك اليورانيوم ، من جانب البلدان الصناعية التي تواصل شركاتها ومجموعات المصالح الاقتصادية التابعة لها العمل في ناميبيا ؛ خامسا ، توفير التأييد السياسي والمعنوى المتزايد وكذلك الدعم المالي والعسكرى وغيره من انواع المساعدة المادية الى سوابو وغيرها من دول خط المواجهة الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي سادسا ، تعزيز سلطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية القائمة بالادارة في ناميبيا حتى تحصل على الاستقلال .

ويعترف المؤتمر بالاجماع ، سواء في اعلان باريس أو في برنامج العمل نفسه اللذين أشرت اليهما بايجاز بأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الشرعي الوحيد لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وبالتالي يدعو المؤتمر الى تنفيذه الفورى دون أى تغيير فيه على الاطلاق . ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل جنوب افريقيا هو في نظر المجتمع الدولي الذى اجتمع في باريس ، ووفقا لوصف العدوان كما حدده قرار مجلس الأمن ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، عمل عدواني ضد الشعب الناميبي . ومن ثم يعتقد المؤتمر ان الوضع السائد حاليا في ناميبيا هو تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الصدد أعرب المؤتمر عن فزعه لفشل مجلس الأمن في تنفيذ قراراته ذاتها ، مما يشجع جنوب افريقيا على مواصلة سياسة الفصل العنصرى ، والاحتلال والعدوان في الجنوب الافريقي

متحدية المجتمع الدولي . ولهذا يحث مؤتمر باريس مجلس الأمن على ان يبحث بحكمة ، نتائج عمل هذا المؤتمر ، وأن يعمل في اطار سلطته الكاملة على تنفيذ قراريه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٦ (١٩٧٨) لتمكين ناميبيا ، التي عانت بمرارة تحت نير الفصل العنصري ، من الدخول بغير تأخير الى حلبة الأمم الحرة المستقلة ، بما يتمشى مع امانيها المشروعة . ان جنوب افريقيا ، بالاضافة الى ذلك ، وكما نعلم جميعا ، تواصل عن طريق اعتداءاتها المتكررة ، قمع كرامة واستقلال وسيادة شعب انغولا الذي نجدد تضامننا الأخوي معه هنا .

ان المجتمع الدولي يطلب من مجلس الأمن القيام ، في سماحة نفس ، ومن أجل تحقيق الكرامة الانسانية لشعب ناميبيا وتمكينه من أن يرتشف من ينابيع الحرية التي طالما حرم منها على حقه فيها ، وان يضطلع بمسؤولياته بفاعلية واخلاص ، تلك المسؤوليات التي أوكلها اليه ميثاق منظمتنا حتى يسهم في تعويق الظلم الصارخ لشعب كانت جريمته أنه يطمح مثل الآخرين الى الحرية والكرامة . ان مجلس الأمن بهذا سوف ينقذ افريقيا والعالم كله من خطر ازدياد حدة نزاع مسلح قد يعرض السلم والأمن الدولي مرة أخرى للخطر .

هذه هي الرسالة التي أشعر أن من واجبي ان انقلها الى المجلس ، بصفتي رئيسا للمؤتمر الدولي لتأييد نضال الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، ونيابة عن رئيس دولة السنغال صاحب السعادة الرئيس عبده ضيوف ، وذلك بأمل ان تساعد المجلس في مداولاته وأن تمكنه من اتخاذ الخطوات التي يتوقعها المجتمع الدولي منه .

أود أن انتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر المجتمع الدولي كله بحرارة ، لتكرمه باسناد رئاسة هذا الاجتماع الدولي الى بلدي السنغال . ان هذا الاجتماع هو خطوة أساسية في عملية المفاوضات التي ترمي الى ايجاد حل سلمي لمسألة ناميبيا . وأود أن أكرر للمجلس الاستعداد الدائم لبلدي وقائده ان نقدم - كما فعلنا في الماضي - تعاوننا النشط في البحث عن حل تفاوضي للمشكلة الناميبية .

ان وفدي سيبقى على ثقة تامة ، كما ذكر رئيس دولة السنغال صاحب السعادة عبده ضيوف في مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في نيروبي ، انه لا يزال من الممكن أن تحصل ناميبيا على استقلالها عن طريق حل تفاوضي يقوم على أساس التنفيذ الكامل والصحيح لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي هذا السياق، يجب أن أؤكد ان مسألة ناميبيا هي مشكلة دولية لا تزال معروضة على الأمم المتحدة، وأنه داخل هذا الاطار، ووفقا لرغبات المجتمع الدولي ورغبات سوابو نفسها، ينبغي أن نجد حلا لهذه المشكلة. وفي نفس هذا الاطار من المناسب على وجه خاص ان نعزز من سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وسلطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا.

لقد انقضت خمس سنوات منذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، ولما كان الهدف المنشود وهو استقلال ناميبيا لم يتحقق بعد، فانه من الصواب ان توضع هذه القضية اليوم امام مجلس الأمن مرة أخرى حتى يجرى تقييما جديدا للموقف وحتى يضع في الوقت نفسه - وفي ضوء نتائج مؤتمر باريس بشأن ناميبيا - الوسائل والطرق الملائمة لضمان تحقيق قراريه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يحتفظان رغم مرور الوقت بشرعيتهما الفعلية، ويظلان الأساس الأكثر قبولا لتسوية تفاوضية للمشكلة الناميبية.

ان البلدان الغربية الأعضاء في مجموعة الاتصال، التي نشجع جهودها، تضطلع بمسؤولية خاصة مباشرة في المشكلة الناميبية وبدور طليعي في تسوية مشكلة ناميبيا. الا أن عليها ان تبدى مزيدا من الحزم فيما يتعلق بجنوب افريقيا لاجبارها على قبول احكام خطة الأمم المتحدة للتسوية، وتنفيذها. فاذا ما اردنا ان نتجنب انتشار النزاع بما يتضمنه من نتائج وخيمة غير متوقعة، فان هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكّن ناميبيا من الحصول على استقلالها ويجعل الجنوب الافريقي يتمتع في آخر الأمر بعصر جديد من السلم والأمن والهدوء، ويكرس نفسه للتنمية.

وفي الختام، أود أن أعبر عن التقدير العميق للسيد خافير بيريز دى كوييار، الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك للطريقة الرائعة التي عالج بها مشكلة ناميبيا منذ تولي مهام منصبه. ان التقرير الاستهلالي الذى قدمه في بداية هذا الاجتماع يعكس واقعيته وامانته. ان وفدى، وفد السنغال، يحثه على تعزيز اتصاله بالأطراف المعنية ومواصلة جهوده القيمة حتى يتحقق الاستقلال الكامل لناميبيا.

اننا أيضا نهنئ السيد بول لوساكا رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، والسفير برازس ميشرا، مفوض الأمم المتحدة لناميبيا والأمين العام للمؤتمر الدولي لتأييد نضال الشعب الناميبي، على جهودهما التي لا تكل من أجل استقلال ناميبيا ولنجاح مؤتمر باريس.

واذا كان مؤتمر باريس ناجحا ، فانه ينبغي أن نؤكد أن ذلك كان بفضل تفانيهم وارتباطهم بالقضية العادلة للشعوب المقهورة ، بما فيها شعب ناميبيا الشقيق .

وختاما ، أود أن أرحب هنا بوجود شقيق افريقي ، وقائد ومحارب عظيم ، هو رفيقنا سام نوجوما ، الذى في نفس الوقت محارب شرس وواضح الرؤية ، والذى اكتسبت منظمته "سوابو" ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي ، اعجاب واحترام المجتمع الدولي بسبب انضباطها وروح المبادرة التي تتسم بها وتفتّح فكرها ، ورغبتها الصادقة في التعاون واحساسها العظيم بالمسؤولية ، وباختصار ، بسبب النضج السياسي الذى أظهرته حتى الآن .

ويمكنني أن أعرب مرة أخرى عن تأييد السنغال المطلق وعن تأكيدها بأن وفدى لن يدخر جهدا لمساعدة "سوابو" على جعل صوت شعبها مسموعا ولمساعدة ناميبيا على الدخول في محفل الأمم الحرة والمستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية السنغال ، رئيس المؤتمر الدولي لتأييد الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال ، على بيانه القيّم وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتحدث الأخير على القائمة هو ممثل رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، السيد سحنون ، الذى دعوناه طبقا للمادة ٣٩ من نظامنا الداخلي . وأنا أدعوه ليشغل مكانه على مائدة اجتماع المجلس وأن يلقي بيانا أمامه .

السيد سحنون (اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود أن أشكركم وأعضاء المجلس للدعوة الرقيقة التي قدمت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، التي أتشرف بأن أتكلم الآن باسمها .

واسمحوا لي أيضا ، أن أقول ، باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، أننا على قناعة بانه تحت قيادتكم الحكيمة الفائقة المقدرة ، سوف يلقى المجلس مساعدة كبيرة في الاضطلاع بمهامه الجسيمة في تناول هذه الموضوعات الهامة للغاية .

ان المجلس مطالب مرة أخرى بتناول مسألة ناميبيا في وقت نرى فيه أن جنوب افريقيا — بدلا من أن تخفف قبضتها على اقليم ناميبيا وأن تتعاون في تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦)

و ٤٣٥ (١٩٧٨) — قد شرعت في انتهاج سياسة خطيرة تعزز بها أعمالها العدوانية في ناميبيا وضد الدول الافريقية الأخرى التي تعرضت منذ ١٩٧٣ لسلسلة من أعمال العدوان المميتة وزعزعة الاستقرار بوسائل طنية ومستترة ، وهي سلسلة من الأعمال تماثل الحرب غير المعلنة ضد دول خط المواجهة . ان العدوان الذى وقع اليوم على موزامبيق هو نموذج اضافي لهذه السياسة الخطيرة وغير الانسانية .

لقد أرسلت اللجنة الخاصة ، في نيسان/ابريل من هذا العام ، بعثة تقصي للحقائق الى دول خط المواجهة ، تشرفت برئاستها ، وقد تلقت معلومات كثيرة بشأن الزيادة الحادة في عدد العمليات العسكرية التي ترتكبها قوات جنوب افريقيا في وضح النهار ، لا سيما في أنغولا وموزامبيق وليسوتو ، بالاضافة الى الأنشطة المستترة التي تتمثل في حوادث الحدود والحرب النفسية واستخدام المجموعات التخريبية والمرتزقة وخطف الأفراد وقتلهم وتدمير الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية وأنابيب البترول ومستودعات الوقود في العديد من البلدان المجاورة .

ان نظام جنوب افريقيا قد احتل جنوب أنغولا مستخدما اقليم ناميبيا الدولي كنقطة انطلاق . وقد نجم عن أنشطته الاجرامية في ناميبيا وأنغولا ما يربو على عشرة آلاف ضحية ، وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين الى البلدان المجاورة مما أدى الى زيادة تفاقم الأوضاع في البلدان المضيفة . وفي الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨١ قدّر التدمير المادى لاقتصاد أنغولا وحدها بما يزيد على ٧ر٥ مليون دولار .

ان جميع أعمال العدوان الاجرامية وزعزعة الاستقرار تشير الى مجرم واحد هو تصميم نظام بريتوريا على فرض حلّه الخاص على ناميبيا فضلا عن بقية اقليم الجنوب الافريقي . وهذا انتهاك صارخ لمبادئ ومقاصد الميثاق وجميع معايير القانون والسلوك الدوليين ، وهو اغفال كامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان هذا التحدى ، العلني لمنظمتنا لا يجوز أن يترك دون ردع .

ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى كانت ولا تزال مهتمة كل الاهتمام بالمصالح الاقتصادية التي تقف في طريق استقلال ناميبيا . وهذه المصالح هي التي منعت تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بالاضافة الى المصالح السياسية والعسكرية .

ومن المعروف تماما أن الشركات عبر الوطنية — عن طريق الاستثمارات الكبيرة والقروض التي تمنحها البنوك وأنشطتها التجارية — قد عززت نظام الفصل العنصري ، لا في جنوب افريقيا فحسب بل في ناميبيا نفسها أيضا . وليس من قبيل الصدف أنه ابتداء من عام ١٩٧٤ طبق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا القرار رقم ١ ، باعتباره المشرف القانوني على ادارة الاقليم حتى ينال الاستقلال ، وذلك من أجل الحفاظ على موارد ناميبيا من المزيد من استغلالها على يد نظام الفصل العنصري وحلفائه .

وبالمثل ، فان قرار الجمعية العامة ٣٦/٥١ طالب بأن يتوقف نظام بريتوريا وشركاؤه عن الاستغلال المشين لموارد ناميبيا ، ودعا المجتمع الدولي الى أن يمارس الضغط على الشركات عبر الوطنية للامتناع عن الأنشطة الاستغلالية . ومع ذلك ، فان المعلومات المتاحة تبيّن أن هناك ما يربو على ٨٨ شركة تعمل في ناميبيا الآن . وقد أصبحت عمليات هذه الشركات ممكنة بسبب تواطؤ نظام بريتوريا الذي يحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة . وفي عام ١٩٨١ وافقت جنوب افريقيا على ما يزيد على ٢٥٠ ترخيصا باستكشاف المعادن لشركات التعدين الدولية . ان ما يقرب من ٨٠ في المائة من موجودات التعدين تمتلكها ثلاث شركات للتعدين . الأولى هي مناجم الماس لجنوب غرب افريقيا المدمجة ، والثانية هي " سيجنت كوربوريشن " التي تسيطر عليها شركة " أمريكان ميتال كليماس " و " كلساس كوربوريشان " التابعة للولايات المتحدة . والثالثة هي شركة " رو سينغ يورانيوم " ، التي تملك أكبر نسبة منها ، وتبلغ حوالي ٤٧ في المائة ، شركة زنك " ريو تينتو " التابعة للمملكة المتحدة .

ومن المعروف أيضا أن نظام الفصل العنصري قد حصل على مكاسب عسكرية من شركائه في الشركات عبر الوطنية . فقد مكّنت هذه الشركات مؤسسة انتاج السلاح ، وهي مملوكة للدولة فيه ، والمواد المتعلقة بالسلاح الى درجة أن جنوب افريقيا اليوم تحتل المركز العاشر في صناعة الأسلحة التقليدية في العالم . وهذه الأسلحة ذاتها هي التي يستخدمها النظام العنصري لخنق الآمال المشروعة لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال ، ولارتكاب مذبحة " ماتولا " وشن غارة على " ماسيرو " ولمحاولة زعزعة استقرار دول خط المواجهة ولتحدي مجتمع الأمم .

ومن المؤكد أن الموقف في ناميبيا اليوم أسوأ مما كان عليه منذ عامين ، عندما اجتمع هذا المجلس آخر مرة لبحث المسألة في أعقاب مفاوضات جنيف التي لم يكتب لها النجاح .

ومن الواضح تماما الآن ان المحاولات لابعاد المفاوضات عن اطار قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لم يكن لها آثار عكسية فحسب بل استخدمها الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا كوسائل للنقد الصامت وتأجيل أو تحاشي أى عمل بناء يؤدى الى تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين .

والواقع أن هذا هو السبب في كون الاشارة الى " الربط " والى ما ادعي بأنه عدم حياد منظمتنا قد أثيرت من وقت الى آخر خلال تلك المفاوضات المنفصلة التي جرت خارج اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولقد آن الأوان ليقوم هذا المجلس باعادة تأكيد ذاته في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة . انه مدين لنفسه ، أولا ، باعادة التأكيد على أنه لن يكون هناك أية تسوية تفاوضية مقبولة لمسألة ناميبيا خارج اطار الرأى التوافقي الدولي المتجسد في قراريه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ثانيا ، برفض أى ربط بين استقلال ناميبيا وأمور غريبة لا علاقة لها أبدا ؛ ثالثا ، بالنظر في فرض عقوبات انتقائية أو شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع في الميثاق كوسيلة لضمان تنفيذ جنوب افريقيا لمقررات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا . ويدين المجلس لنفسه أيضا باستكشاف طرق ووسائل لتخطي الطريق المسدود الذى يجد نفسه فيه بشأن هذه المسألة التي ترتبط بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وينبغي ألا نكتفي بالثناء على الجهود التي يبذلها أميننا العام في هذا الصدد ، والتي وصفها في تقريره المؤقت ، بل يجب أيضا تأييدها وتعزيزها بقرارات شجاعة كافية من جانب المجلس .

ولا يوجد هناك سبيل آخر للخروج من هذه الحالة المتفجرة التي نجد أنفسنا فيها اليوم . هذه الحالة المتفجرة ، التي نشأت عن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، قد أكدها المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، الذى عقد في باريس . فقد ذكر المؤتمر في " اعلان باريس بشأن ناميبيا " الذى أصدره أنه يعتقد أن من الواجب

" . . . قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعمل نشيط ومنسق دعما للنضال المشروع لشعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . وان القعود عن العمل الآن لن يطيل فقط الظلم والقهر اللذين يرزح شعب ناميبيا تحتهما منذ وقت طويل ولكنه سيؤدى كذلك الى تصعيد النزاع الحالي " . (S/15757 ، المرفق الأول ، الفقرة ٢٦)

ويقع على عاتق هذا المجلس تقديم مساعدة فعالة لشعب ناميبيا المكافح من أجل تحقيق تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين وتجنب تصعيد النزاع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر سعادة السيد محمد سحنون ، ممثل رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

لا يوجد اسماء أخرى على قائمة المتكلمين في هذه الجلسة . وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمتابعة بحث هذا البند من جدول اعماله في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الغد ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩/٣٥